الموسوعة الصغيرة

١٠

معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري

د. حيدر كوني

الموسوعة الصغيرة
(١٠)

تهيئة
م

معالجات تخطيطية

لظاهرة التحول المصري

حيدر عبدالرزاق كمونة

منشورات وزارة الثقافة والفنون

١٩٧٨ الجمهورية العراقية

مدخل

المشكلة الاسلامية في نظرية وسياسة التنمية الاقتصادية هي كيفية الوصول الى افضل استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة ويضمنها الموارد البشرية . ففي الاقطار المختلفة ، حيث عدم اتساق في نسب نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة والاقتصاد القومي بصورة عامة . وقد يعود ذلك لسبب واحد او اكثر مما يلي : موسمية الانتاج ، التغيرات التكنولوجية غير المتفقة ، التوزيع السيء للسكان لعلاقته بعوامل الانتاج الاخرى .

ولم يشهد العالم خلال تاريخه الانساني الطويل حركة تنقل وهجرة من الارياف الى المدن ، كالذي يحدث في هذا النصف الاخير من القرن العشرين . ان ظاهرة الاقبال الشديد على المدن والمناطق الحضرية لم تأخذ من قبل حجما بالشكل الذي هو عليه الان ، ولم تصل في يوم من الايام الى مستواها الحالي . وتقوم الدول وادارتها واجهزتها المركزية والفرعية بمعالجة هذه الظاهرة مستجيبة بذلك لنواميس الاخطار التي تدق مع كل طارق باب المدينة . انه خطر ابتداء الغرب بشكله الخطير

بعد الثورة الصناعية ، ومنه امتد الى دول العالم ، فازدادت الهوة بين المناطق جغرافيا ، ونتج عن ذلك تعرية خطيرة للارياف من عمالها ومنتجيها ، وتحولت الايدي الريفية المنتجة الى افواه جائعة مستهلكة . والذين يهاجرون عادة هم الشباب ، اصحاب السواعد القوية القادرة على التغيير والتبديل ، والاكثر تقبلا لقوى العصر المحركة ، والاكثر قدرة على احداث التطوير والتنمية ، وهكذا راح الريف يفقد اهم عناصره النشيطة . وان ظاهرة التحول الحضري اصبح يواجهها العالم باجمعه بصور ودرجات مختلفة وهي اكثر وضوحا في الدول النامية ومنها القطر العراقي . فالتطور في السنوات الماضية يؤكد ان العالم يتجه الى التحول الحضري بخطى ثابتة واكيدة وفي كل دولة يبدأ فيها التحول الاجتماعي والتطور الصناعي ، يبدأ ظهور هذا التحول ويستمر بصورة واضحة تدعونا الى اليقظة لما لها من تأثير مباشر على تطور هذه المدن ومستقبلها .

ومنذ سنة ١٨٠٠ زاد عدد السكان القاطنين في المدن من ٩ الى ١٠ اضعاف فاذا استمرت هذه الزيادة وهذا التطور وهناك من الدلائل ما يؤكد استمرارها مستقبلا فانه في سنة ٢٠٠٠ ينتظر ان يصبح ثلاثة اخماس سكان العالم يسكنون مدنا

باحجام مختلفة ، ففي عام ١٩٠٠ كان في العالم ٩٠٠ مدينة يزيد عدد سكان كل منها عن ١٠٠ الف نسمة . أما الان فقد بلغ عدد هذه المدن اكثر من الفين حيث يعيش فيها حوالي ثلثي سكان المدن عامة . ويزداد عدد المدن التي يزيد عدد سكان كل منها على المليون بمعدلات سريعة بصفة خاصة . فاذا كان عددها عام ١٩٢٠ ـ ٢٤ مدينة فقد وصل الان الى ١٣٠ مدينة وكان عدد المدن التي يزيد عدد سكان كل منها على ٥ ملايين نسمة مدينتين عام ١٩٢٠ ، فاصبح عددها ١١ مدينة عام ١٩٦٠ .

ان الجدول رقم ١ يوضح النسبة المئوية لزيادة مجموع سكان العالم وسكان الحضر في الفترات الثلاث : من ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ ، ومن ١٨٥٠ ـ ١٩٠٠ ، ومن ١٩٠٩ ـ ١٩٥٠ فاذا بنا امام نوع من النمو الحضري يفوق كل تصور . فبينما ارتفعت النسبة المئوية لزيادة مجموع سكان العام من ٣٩٪ في الفترة من ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ الى ٤٩٪ في الفترة من ١٩٠٠ـ١٩٥٠ ، نجد ان نسبة سكان العالم الذين يعيشون في مدن تعدادها ٢٠٠٠٠ فاكثر قد زادت بدرجات اعلى بكثير . اذ بلغت نسبة زيادة سكان هذه المدن التي تعدادها ٢٠٠٠٠ نسمة فاكثر ١٣٢٪ في الفترة منه ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ . بينما بلغت الزيادة في مجموع سكان

العالم في نفس الفترة ٢٩٪ . ثم وصلت نسبة الزيادة في سكان هذه المدن ١٩٣٪ في الفترة من ١٨٥٠ ــ ١٩٠٠ ، على حين بلغت الزيادة في مجموع السكان ٣٧٪ . وبلغت نسبة الزيادة في سكان تلك المدن ٢٣٩٪ في الفترة من ١٩٠٠ ــ ١٩٥٠ وكانت نسبة الزيادة في مجموع السكان ٤٩٪ كما حدثت في نفس الفترة زيادات اساسية في سكان العالم الذين يعيشون في مدن كبرى بلغت مليون نسمة .

جدول رقم ١

النسبة المئوية لزيادة مجموع سكان العالم وسكان الحضر في الفترات : ١٨٠٠ ــ ١٨٥٠ ، ١٨٥٠ ــ ١٩٠٠ ، ١٩٠٠ ــ ١٩٥٠

السنوات	مجموع سكان العالم الزيادة المئوية	سكان العالم الذين يعيشون في تجمعات تعدادها ٢٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر الزيادة المئوية	سكان العالم الذين يعيشون في تجمعات تعدادها ١٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر الزيادة المئوية
١٨٠٠ــ١٨٥٠	٢٩ر٢	١٣٢ر٣	٧٦ر٢
١٨٥٠ــ١٩٠٠	٣٧ر٣	١٩٣ر٥	٢٢٢ر٢
١٩٠٠ــ١٩٥٠	٤٩ر٣	٢٣٩ر٦	٢٥٤ر١

وبينما حدث ــ كما هو موضح في الجدول رقم ٢ ــ ان تضاعف سكان العالم اكثر من ثلاث مرات في الفترة من ١٨٠٠ ــ ١٩٦٠ ، نجد ان السكان الذين يعيشون في مدن تعدادها ٢٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر قد تضاعفوا اكثر من اربعين مرة . كما زاد سكان المدن التي يتراوح تعدادها بين ٢٠٠،٠٠٠ و ١٠٠٠،٠٠٠ حوالي ٣٥ مرة في نفس الفترة . وتضاعف سكان المدن التي تعدادها ١٠٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر حوالي ٤٠ مرة في نفس الفترة . ومن الواضح انه ليس هناك اي دليل على ان الزيادة في سكان العالم في المناطق الحضرية آخذة في التناقص . فالواقع ان اسلوب المعيشة الحضري بالنسبة لمئات الملايين اليوم يختلف اختلافا شاسعا عن نمط المعيشة الريفي الذي كان سائدا منذ اجيال قليلة مضت .

اصبحت ارياف وخاصة في الدول النامية اقرب الى منتجعات للمسنين والمتقاعدين منها الى مراكز انتاجية . فهبطت المستويات ذات الكفاية ، وقل بالتالي حاصل الارض وانخفضت الدخول واتسعت الهوة الاقتصادية بين المناطق داخل الدول . وتكون ما يسمى ظاهرة الاقطاب النامية Growth Poles التي تشير الى تركز النشاط الاقتصادي في البلد في تجمعات مركزية

جدول رقم ٢
مجموع سكان العالم وسكان الحضر في العالم
في الفترة من ١٨٠٠ – ١٩٦٠

السنة	مجموع سكان العالم بالمليون	سكان العالم الذين يعيشون في اماكن تعدادها ٢٠،٠٠٠ – ١٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر		سكان العالم الذين يعيشون في اماكن تعدادها ١٠٠،٠٠٠ نسمة فاكثر	
		بالمليون	٪ الى سكان العالم	بالمليون	٪ الى سكان العالم
١٨٠٠	٩٠٦	٢١ر٧	٢ر٤	٦ر١	٠ر٧
١٨٥٠	١ر١٧١	٥٠ر٤	٤ر٣	٢٢ر٩	٢ر٠
١٩٠٠	١ر٦٠٨	١٤٧ر٩	٩ر٢	٥٩ر٣	٣ر٧
١٩٥٠	٢ر٤٠٠	٥٠٢ر٢	٢٠ر٩	١٨٨ر٥	٧ر٨
١٩٦٠	٣ر٠٠٠	٨٠٣ر٢	٢٧ر١	٢١٣ر١	٧ر٢

معاودة هي أهم المدن في هذه الدول . والامثلة كثيرة كبغداد في العراق ، والقاهرة في مصر ، وعمان في الاردن ، وبيروت في لبنان . فمحافظة بغداد تضم اكثر من ربع سكان العراق . . وتضم بيروت وضواحيها حوالي ثلث سكان لبنان ، بينما تحتوي عمان على اكثر من ربع سكان الاردن . ان هذا التيار البشري المتدفق الذي اسمى تركات عشوائية لطارئي ابواب المدن في مناطق كانت تفتقر الى التجهيزات اصلا ولم تكن لديها توقعات لهذا السيل من البشر ، فقامت الاكواخ وتحوطها من المساكن الفقيرة في سرائر المدن وعلى اطرافها وبشكل يتنامى باطراد مع ضعف التشخيص وقدرة العلاج . وفي عام ١٩٧٠ اكثر من ١٢٢ مليون نسمة يبلغ نسبة الثلثين منهم في المدن المتوسطة والكبيرة الحجم ، ٢٠،٠٠٠ نسمة او اكثر) حوالي ٣٥ في المائة ويحدد تحليل عددي الى حوالي ٤٢ مليون نسمة ، ويمكن التعبير عن معدل زيادة سكان العالم العربي بصفة عامة بانه اقل من ٣ في المائة سنويا بينما يصل نمو التجمعات الحضرية الى ضعف هذا المعدل ، مما يجعل العالم العربي احد اقاليم الانفجار السكاني في العالم ان لم

يكن اكثرها ضراوة ، وبمقارنة ذلك بمعدل التسارع في البلدان النامية والمتخلفة نرى ان العالم العربي يمر بمرحلة نمو سكاني سريع تشبهه في مصاف دول امريكا اللاتينية كما يتبين من المقارنة الآتية :

انجلو امريكي	٧٢٪ حضر
اوربا	٦٥٪ حضر
امريكا اللاتينية	٤٠٪ حضر
العالم العربي	٣٥٪ حضر
آسيا	٢٥٪ حضر
افريقيا	١٥٪ حضر

يتحضر العالم عامة بنسبة تتراوح من ٥٠ر٤ الى ٥ر٤ في المائة سنويا والعالم العربي من ٥ر٤ الى ٥ر٥ في المائة .

ومما هو جدير بالذكر ان مستوى ذلك التحضر في الاقطار العربية يختلف اختلافا سلبيا من قطر عربي الى آخر او من مجموعة اقطار الى اخرى كما هو مبين بالجدول ٣ و ٤ .

جدول ٣ ـ معلومات سكانية اساسية عن الوطن العربي ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ (بالمليون)

القطر	السكان ١٩٥٠	السكان ١٩٧٠	سكان الريف ١٩٥٠	سكان الريف ١٩٧٠	سكان الحضر(١) ١٩٥٠	سكان الحضر(١) ١٩٧٠	سكان المدن (٢) ١٩٥٠	سكان المدن (٢) ١٩٧٠
الجزائر	٨ر٩	١٣ر٧	٦ر٧ (٧٥)(٣)	٨ر٥ (٦٥)	٢ر٢ (٢٥)	٥ر٢ (٣٥)	١ر١ (١٢)	٤ر٨ (١١)
مصر	٢٠ر٥	٣٣ر٣	١٤ر٠ (٦٨)(٣)	١٨ر٧ (٥٥)(٣)	٦ر٥ (٣٢)	١٤ر٦ (٤٥)(٣)	٤ر٣ (٢١)	١١ر٠٣ (٣٢)(٣)
ليبيا	١ر٠	٢ر٠	٠ر٨ (٧٨)	١ر٣ (٦٢)	٠ر٢ (٢٢)	٠ر٨ (٣٨)	٠ر١ (١١)	٠ر٩ (٣٦)
موريتانيا	٠ر٧	١ر٢	٠ر٧ (٩٨)	١ر١ (٩٧)	٠ر٠١ (١٣)	٠ر٠٢ (١٣)	(س) ـ	(س) ـ
مراكش	٩ر٠	١٥ر٥	٦ر٩ (٧٧)	١٠ر٠ (٦٥)(٣)	٢ر٠ (٢٣)	٥ر٥ (٣٥)	١ر٤ (١٦)	٣ر٧ (٢٩)
السودان	١٠ر٠	١٦ر٦	٨ر٤ (٩١)	١٤ر٣ (٥٧)(٣)	١ر٢ (٦)	٢ر١ (١١)	٠ر٢ (٢)	٠ر٥ (٥)
تونس	٣ر٦	٤ر٩	٢ر٥ (٦٩)	٢ر٨ (٥٧)	١ر١ (٣١)	١ر٢ (٤٣)	٠ر٦ (١٧)	١ر١ (٢٢)
المجموع الجزئي غرب العالم العربي	٥٢ر٦	٨٦ر٢	٢٩ر٩ (٧٦)	٥٦ر٨ (٦٦)(٣)	١٢ر٦ (٢٤)(٣)	٢٩ر٥ (٣٤)(٣)	٧ر٧ (١٥)	١٧ر٩ (٢١)(٣)
البحرين	٠ر١	٠ر٢	٠ر٠٢ (٢٩)	٠ر٠٦ (٢٦)	٠ر٠٩ (٧١)	٠ر٢ (٧٤)	ـ (س)	ـ (س)
قسزه	٠ر٠	٠ر٥	ـ (س)	ـ (س)	٠ر٠	٠ر٥	ـ (س)	ـ (س)
العراق	٥ر٢	٩ر١	٣ر٤ (٦٥)	٥ر١ (٥٧)	١ر٨ (٣٥)	٤ر٠ (٤٣)	٠ر٨ (١٥)	٢ر٨ (٣١)
الاردن	١ر٣	٢ر١	٠ر٨ (٦٥)	١ر١ (٥١)	٠ر٥ (٣٥)	١ر١ (٤٩)	ـ (س)	٠ر٥ (٣٦)
الكويت	٠ر٢	٠ر٧	٠ر٠٧ (٤٣)	٠ر١ (٢٠)	٠ر١ (٥٦)	٠ر٦ (٨٠)	ـ (س)	٠ر٥ (٣٦)

تابع ـ جدول ٢ ـ معلومات سكانية اساسية عن الوطن العربي ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ (بالمليون)

القطر	السكان ١٩٥٠	السكان ١٩٧٠	سكان الريف ١٩٥٠	سكان الريف ١٩٧٠	سكان الحضر (١) ١٩٥٠	سكان الحضر (١) ١٩٧٠	سكان المدن (٢) ١٩٥٠	سكان المدن (٢) ١٩٧٠
لبنان	١ر٥٨	٢ر٩	١ر٣ (٦٠)	١ر٦ (٤٥)	٠ر٥٥ (٤٠)	١ر٣ (٥٥)	٠ر٢ (١٨)	٠ر٩ (٩٢)
مسقط وعمان	٥٠،	٠ر٦	٠ر٥٥ (٩٧)	٠ر٥٩ (٩٤)	٠ر٠١ (٣)	٠ر٠٣ (٧)	ـ (ـ)	ـ (ـ)
قطر	٠ر٠٢	٠ر١	٠ر٠١ (٥٠)	٠ر٠٣ (٣٠)	٠ر٠١ (٥٠)	٠ر٠٧ (٧٠)	ـ (ـ)	ـ (ـ)
الجزيرة العربية	٢ر٥	٧ر٤	٤ر٨ (٩١)	٥ر٥ (٧٥)	٠ر٤٥ (٩١)	١ر٩ (٢٥)	٠ر١ (٢)	١ر٥ (١٤)
السعودية	٣ر٤	٩ر١	٢ر٢ (٦٥)	٣ر٨ (٥٨)	١ر٢ (٣٥)	٢ر٤ (٤٢)	٠ر٨ (٢٣)	١ر٩ (٣١)
سوريا								
الامارات العربية المتحدة	٠ر٠٨	٠ر٢	٠ر٠٦ (٧٥)	٠ر٠٧ (٤٥)	٠ر٠٢ (٢٥)	٠ر١ (٥٥)	ـ (ـ)	ـ (ـ)
اليمن الشمالية	٤ر٠	٥ر٥	٣ر٩ (٩٨)	٤ر٧ (٩٠)	٠ر٠٨ (٢)	٠ر٣ (٤٠)	ـ (ـ)	ـ (ـ)
اليمن الجنوبية	٠ر٧	١ر٠	٠ر٦ (٨١)	٠ر٧ (٦٦)	٠ر٠١ (٩)	٠ر٣ (٣٤)	٠ر١ (١٥)	٠ر٣ (٢٨)
المجموع الجزئي غرب العالم العربي	٢٢ر٨	٣٦ر٢	١٧ر٧ (٧٨)	٢٤ر٤ (٦١)	٥ر٣ (٢٢)	١٢ر٨ (٣٦)	١ر٤ (٩)	٨ر٠ (٢٤)
المجموع الكلي	٧٥ر٤	١٢٢ر٤	٥٧ر٦ (٧٥ر٠)	٩٤ر٧٨٠ر٢	١٧ر٨ (٢٥ر٠)	٤٢ر٢ (٣٥ر٧)	٩ر٨ (١٣)	٢٥ر٩ (٢)

---

١ ـ سكان الحضر هم الذين في تجمعات سكنية من ٢٠٠٠٠ نسمة او اكثر .

٢ ـ سكان المدن هم الحضر من سكان الحضر الذين يسكنون في تجمعات سكنية من ١٠٠٠٠٠ نسمة او اكثر .

٣ ـ الارقام بين قوسين هي نسبة مئوية لمجموع السكان .

المصدر : جمعت المعلومات من

Kingsley Davis: World urbanization 1950-1970. Vol 1 Berkeley: University of California press (1969) pp. 113-130.

اجريت بعض العمليات لتجانس نشر بعض المعلومات الحديثة لجعل الجدول يواكب المقالة الكتب الاحصائي الاجتماعي

بيروت ـ نشرة السكان رقم ٢ لعام ١٩٧٢

(بتصرف)

ومن الممكن تقسيم العالم العربي الى الجزء العربي والجزء الشرقي او غرب افريقيا وشرق اسيا . فقد بدأت الثورة السكانية في غرب العالم العربي قبل شرق العالم العربي بعقود قليلة . فبالنسبة للنمو الحضري شهد غرب العالم العربي معدلات عالية للنمو في الخمسينات بدأ بعدها فترة نمو متوازنة تقدر بحوالي ٤٫٥ في المائة سنويا . ومن جهة اخرى فقد ارتفع معدل نمو الحضر في شرق العالم العربي في الستينات ولا يزال في معدله المرتفع الذي بلغ ٦٫٥ في المائة سنويا ومن المحتمل

جدول ٤ ـ معدلات النمو السنوية ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

القطر	مجموع السكان ٦٠/٥٠ (١)	٧٠/٦٠ (٢)	٦٠/٥٠ (٣)	٧٠/٩٠ (٤)	٦٠/٥٠ (٥)	٧٠/٦٠ (٦)	٦٠/٥٠ (٧)	٧٠/٦٠ (٨)	٦٠/٥٠ (٩)	٧٠/٦٠ (١٠)
الجزائر	١٫٩	٢٫٤	١٫٥	١٫٣	٤٫٤	٤٫٥	٣٫٦	٧٫٧	٥٫٢	٢٫٥
ليبيا	٢٫٥	٢٫٥	١٫٥	١٫٥	٤٫٢	٤٫٠	٣٫٠	٣٫٠	٤٫٧	٥٫٣
مصر	٢٫٠	٢٫٢	٢٫٦	٢٫٧	٤٫٦	٤٫٦				
موريتانيا	٢٫١	١٫٨	٢٫١	١٫٨	٣٫٩	٣٫٩	٧٫٧٣	١٫٤٣	—	—
مراكش	٢٫٧	٢٫٩	١٫٨	٢٫٠	٥٫٠	٤٫٩	٢٫٩	٢٫١	٤٫٩	٤٫٢
السودان	٢٫٨	٢٫٩	٢٫٧	٢٫٨	٤٫٢	٦٫٠	٦٫١	٤٫١	٣٫٤	٣٫٥
تونس	١٫٦	٢٫٩	٠٫٦	٠٫٥	٣٫٥	٣٫٧	٤٫٨	٤٫٧	٠٫٧	٥٫٣
البحرين	٣٫٢	٣٫٣	٣٫٤	٣٫٠	٣٫٤	٥٫٠	٦٫٥	٦٫٥	—	—
غـزة	٣٫٠	٣٫١	—	—	٣٫٠	٢٫١	٣٫٤	٥٫٠	—	—
العـراق	٢٫٨	٢٫٩	١٫٣	٢٫٢	٢٫٠	٤٫٠	—	—	٦٫٥	٦٫٨
الاردن	٢٫٨	٣٫٦	٤٫٠	٢٫٨	٢٫٠	٤٫٨	٦٫٧	٥٫٦٠	—	٧٫٨
الكويت	٥٫٠	٧٫١	١٫٤	٢٫٧	٧٫١	١٨٫٠	٥٫٠٠	١٨٫٠	٧٫٨	—
لبنان	١٫٨	٢٫١	١٫٨	١٫٠	٤٫٠	٤٫٠	٥٫٠٠	٣٫٣	٥٫٨	٤٫٢

تابع ـ جدول ٤ ـ معدلات النمو السنوية ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

القطر	مجموع السكان ٦٠/٥٠ (١)	٧٠/٩٠ (٢)	٦٠/٥٠ (٣)	٧٠/٣٠ (٤)	٦٠/٥٠ (٥)	٧٠/٦٠ (٦)	٦٠/٥٠ (٧)	٧٠/٦٠ (٨)	٦٠/٥٠ (٩)	٧٠/٦٠ (١٠)
مسقط	٠٫٣	٠٫٣	٠٫١	٠٫٢	٤٫١	٤٫١	٤٫٤	٤٫١	—	—
قطر	٨٫٤	٧٫٨	٦٫١	٥٫٢	١٠٫١	١٥٫١	١٠٫٤	١٥٫٢	—	—
العربية السعودية	١٫٧	٢٫١	٠٫٩	٠٫٦	٧٫٢	٦٫٤	٢٫٧	٥٫١	١٦٫٨	٧٫٧
سـوريا	٢٫٩	٣٫٠	٢٫٦	٢٫٧	٣٫٢	٣٫٤	٠٫٩	٠٫٣٣	٤٫٥	٧٫٦
الامارات العربية	٢٫٣	٤٫٧	—	١٫٧	٧٫٢	٨٫١	٧٫٢	٨٫١	—	—
اليمن الشمالية	٢٫٣	٢٫٣	٢٫١	٣٫٣	٥٫٩	٥٫٩	٨٫٥	٥٫٩	—	—
اليمن الجنوبية	١٫٠	٢٫٦	٣٫٠	٠٫٣	٥٫١	٤٫٢	٣٫٨	٣٫٦	٥٫٤	٤٫٢

المصدر : جمعت المعلومات من

Kingsley Davis: World urbanization: 1950-1970 Vol. 1. Berkeley: University of California press (1969) pp. 141-154.

١ ـ حولت تعديلات في معدلات النمو للسودان ودول الخليج العربي حسب المعلومات الجديدة التي نشرت بعد مجلد البروفسور ديفيس (انظر نشرات السكان اعداد (٢ ، ٣ ، ٤) .

ان يستمر النمو بهذا المعدل المرتفع خلال السبعينات في العربية السعودية والعراق ودول الخليج العربي ، فقد بلغت الزيادة لسكان الحضر في شرق العالم العربي في فترة العشرين سنة (١٩٥٠ ــ ١٩٧٠) ١٤٦ في المائة ، بينما بلغت ١٣٣ في المائة في غرب العالم العربي . وكذا بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى (غالبا ما تعرف بالتجمعات ١٠٠٠٠٠ نسمة او اكثر) زاد سكان المدن في شرق العالم العربي بحوالي ٢٨٥ في المائة ــ وهذا اكثر من ضعف الزيادة المئوية للمدن في غرب العالم العربي (١٣٣ في المائة) .

يتم تقدير توقعات النمو الحضري في العالم العربي (في الوقت الحاضر على الاقل) بدون وجود سياسة حضرية واقعية واضحة . فلو قبلنا هذا الفرض فان سكان الحضر في العالم العربي سيتضاعف في عام ١٩٨٥ ليصل ٨٥ مليون نسمة ويتضاعف ثانية في نهاية القرن (عام ٢٠٠٠) ليصل ١٧٠ مليون نسمة . كما سيتضاعف سكان العالم العربي عامة في عام ٢٠٠٠ ليصل ٢٥٠ مليون

نسمة ، اي ان نسبة التحضر في العالم العربي في نهاية القرن الحالي ستصل الى حوالي ٧٠ في المائة كما ان بعض مدن العالم العربي الكبيرة ستتضاعف او تصبح ثلاثة امثال حجمها لتصل او تفوق حد العشرة ملايين . فبينما اخذ الغرب حوالي ١٥٠ سنة ليصل الى هذا المستوى الحضاري سيأخذ العالم العربي ٥٠ سنة فقط .

ومن الطبيعي ان يوجد تباين في معدلات التحضر بين الاقطار العربية فبعض المدن العربية وخاصة مدن الخليج لا تحتاج الى فترة طويلة لكي تضاعف سكانها . فمثلا تحتاج دولتا الكويت وقطر الى عشر سنوات فقط لتحقيق ذلك ففي الستينات كانتا تحققان ذلك كل سبع سنوات .

يوضح الجدول رقم (٥) تقديرات النمو مستقبلا للمدن العربية الكبيرة . فالقاهرة التي تنمو الان بمعدل ٤٫٥ في المائة سنويا ستتضاعف كل ١٨ سنة مما يجعلها تصل الى ٩ ملايين نسمة في عام ١٩٨٠ و ٢٠ مليون نسمة بنهاية القرن الحالي . وتنمو بغداد بمعدل سريع يبلغ ٦٫٠ في المائة سنويا وهذا

يعني انها ستضاعف سكانها كل ١٢ سنة . وعلى ذلك يمكن ان تصل الى ١٢ مليون نسمة في نهاية القرن الحالي . وحتى لو انخفض معدل النمو السنوي الحالي في الكويت من ١٨ في المائة الى ٧٫٥ في المائة فسيصل سكان مدينة الكويت في عام ٢٠٠٠ الى ٤ ملايين نسمة . كما تنمو مدينة الرياض (وهي لا تقع ضمن المدن الكبيرة العشرة المختارة في جدول رقم ٥) بمعدل نمو سنوي حالي يبلغ ١٠ في المائة ولكن نظرا لانخفاض مستوى التحضر في العربية السعودية فانه لا يتوقع ان تحتفظ مدينة الرياض (العاصمة) بهذا المعدل المرتفع ، واذا استمر ذلك فهذا يعني ان سكان الرياض الكبرى سيقدر حتى نهاية القرن الحالي بحوالي ١٠ ملايين نسمة .

ملاحظة : بنيت التقديرات السابقة على اساس الفرضيتين التاليتين :

١ ـ استمرار معدلات النمو الحالية

٢ ـ عدم وجود سياسة واقعية لابطاء وتوجيه النمو الحضري .

جدول ٥ : توقعات النمو ـ لاكبر عشرة مدن عربية

المدينة	الحجم في ١٩٧٠	سنة ٢٠٠٠(١)
القاهرة	٥٫٧٠٠٫٠٠٠	٢٠٫٦٠٠٫٠٠٠
بغداد الكبرى	٢٫٢٠٠٫٠٠٠	١٢٫٠٠٠٫٠٠٠
الاسكندرية	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	٧٫٢٠٠٫٠٠٠
الدار البيضاء	١٫٤٠٠٫٠٠٠	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
الجزائر	١٫٢٠٠٫٠٠٠	٤٫٨٠٠٫٠٠٠
بيروت الكبرى	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٣٫٥٠٠٫٠٠٠
دمشق	٨٦٠٫٠٠٠	٣٫٠٠٠٫٠٠٠
تونس	٧٥٥٫٠٠٠	٢٫٢٠٠٫٠٠٠
حلب	٦٠٠٫٠٠٠	٢٫٢٠٠٫٠٠٠
مدينة الكويت (٢)	٥٧٠٫٠٠٠	٤٫٥٠٠٫٠٠٠

(١) تقديرات على اساس معدلات نمو ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

(٢) لم نستعمل لمدينة الكويت معدل النمو السنوي الحالي (وهو ١٨ في المائة) بل تمت تقديرات على اساس معدل نمو ٧٫٥ في المائة سنويا لفترة الثلاثين سنة القادمة ، حيث ان استعمال معدل النمو الحالي سيجعل مدينة الكويت في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٩ ملايين نسمة .

الا ان التكاثر السكاني الناتج عن النمو الطبيعي للسكان في المدن ، وانتفاع اصحابها بالهجرة الدائمة من الريف ، وعجز الانسان عن السيطرة على هذا السيل البشري ، سيقود الى انفراط سكاني خطير . ازدحام لم يسبق له مثيل ، وتكدس سكاني فريد من نوعه ، وتضيق مساحة الارض ، فيشتد الازدحام ويزداد الطلب على شراء اراضي البناء وترتفع الاثمان والاجور . ولكن الى اي حد يمكن للارض تحمل هذا العبء مهما غلت الاثمان وارتفعت الاجور ؟

هناك نقطة لابد للمد البشري بعدها ان يأخذ في التراجع والانحسار ، ولابد من السير على الارض ويتنبأ العارفون ان نهاية هذا القرن ستكون حرجة وخطيرة . فهناك احتمال كبير ان يختل التوازن بين قدرة الارض على الاعالة وبين اعداد السكان عليها . ان ذلك يعني ان كل قادم جديد سيكون بمثابة عبء على العالم وموارده . ومع ازدياد الازدحام يزداد التنافس . وهذا يؤدي الى حدة التوتر بين الافراد والجماعات وبالتالي الى خطر انفجار الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من دول العالم .

وبالنسبة لمدن القطر العراقي فقد بدا هذا

التحول الحضري وبشكل واضح بعد ان اعتمد العراق التصنيع منهجا وكان التركيز في عملية توطينه في المدن ولهذا نرى ان نسبة كبيرة من السكان في قطرنا تعيش في المدن اذا ما قورنت هذه النسبة مع بلدان اخرى لها نفس الوضع الاقتصادي والجغرافي .

ولا غرابة اذا علمنا ان نفوس مدينة بغداد وحدها سنة ١٩٦٥ يقرب من ¼ نفوس العراق ونصف مجموع سكان المدن العراقية تقريبا وان الفرق بين نفوسها ونفوس المدينة التي تليها بالحجم كبير جدا اذ ان نفوس مدينة بغداد ثمانية أمثال نفوس مدينة الموصل حسب احصاءات سنة ١٩٦٥

ان التقديرات التي قام بها خبراء هيئة الامم المتحدة تشير الى ان نسبة سكان مدن العراق قد تصل الى ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع سكان العراق سنة ٢٠٠٠ وان سكان العراق قد يزيد على ٢٠ مليون نسمة . وهذا يعني أن مجموع نفوس مدن العراق قد يصل الى ١٥ مليون نسمة اي بزيادة نفوسها الى ثلاثة اضعاف نفوسها الحالية . وسيتم بزيادة عدد نفوس المدن الحالية بنسب مختلفة وانشاء مدن جديدة وتوسع في القرى الحالية لتتحول الى مدن جديدة . هذا

وان سكان المدن في العراق قد ارتفع من ٣٦٪ من مجموع السكان في سنة ١٩٤٧ الى ٣٩٪ في عام ١٩٥٧ و ٥١٪ فيعام ١٩٦٥ ووصلت فيعام ١٩٧٠ الى ٨ و ٥٧٪ وانى ٦٤٪ في عام ١٩٧٥ . ولازالت تسيطر مدينة بغداد على الموقع الحضري في القطر العراقي حيث يتركز فيها ٣٢٪ من مجموع سكان القطر في عام ١٩٧٥ وهم يمثلون نسبة ٤٢٪ من مجموع السكان الحضريين وتليها البصرة ٦ر٩٪ والموصل ٧ر٧٪ وكركوك ٥ و ٤٪ وان دل هذا على شيء فانما يدل على عدم وجود توازن حضري في القطر العراقي .

ويعتبر العراق من الدول الغنية بمواردها مع قلة عدد السكان فيه حيث بلغ عدد سكان العراق في تعداد ١٩٤٧ نحو ٨ ر٤ مليون نسمة وزاد الى ٦ر٣ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٥٧ ثم الى ٨ر١ في عام ١٩٦٥ وهذا وفق معدل نمو سنوي يصل الى ٢ر٣٪ للفترة (١٩٤٧ ــ ١٩٦٥) ، لذا فان هذا المعدل يعتبر من المعدلات العالية في العالم ، علما بان العراق يمر بمرحلة الانتقال الديموغرافي التي تتصف بالانخفاض السريع في معدلات الوفيات مع استمرار تزايد معدلات المواليد .

ولو رجعنا الى الاحصائيات الرسمية للاحظنا

انه قد تضاعف سكان القطر خلال العشرين سنة وبلغت الزيادة المطلقة للسكان حوالي ٥١٢ و ١٧٩ سنويا ووفق نسبة مئوية متصاعدة تبلغ ٦٧٪ للفترة (١٩٤٧ ــ ١٩٦٥) . واذا استمرت الزيادة على نفس هذه الوتيرة فان عدد سكان العراق سيتضاعف مرة اخرى في غضون العشرين سنة القادمة ايضا وهذا ما سيؤدي الى ظهور متغيرات ومتطلبات جديدة بالرغم من كون العراق يحتاج الى عدد اكبر من السكان على المدى الطويل ولكن من الافضل بلوغ ذلك عن طريق النمو السكاني المعتدل بدلا من المتفجر وخاصة واننا نعاني من اختلاف فيسوء توزيع السكان بين الريف والحضر من ناحية وبين المراكز الحضرية ذاتها من ناحية اخرى .

واننا سوف نسرد بعض الارقام لتوزيع السكان الكلي على مستوى المحافظات والاقاليم في العراق ١٩٤٧ ــ ٢٠٠٠ ، والتي تدلنا على نسب الزيادة والنقصان (الهجرة) وذلك للاستفادة منها لاغراض التنبؤات للتخطيط مستقبلا ولاغراض المقارنة ومعالجة العوامل التي تتسبب في التغيرات غير الاعتيادية ولتحقيق الموازنة بين الحضر والريف في الاقاليم . علما بان الارقام للسنوات ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ تمثل الاحصائيات الرسمية اما

الارقام السنوية للسنة ١٩٧٠ فتمثل الحصر السكاني الذي قامت به وزارة التخطيط .

اما الارقام التي تعود الى السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فتمثل النسب التقديرية المبنية على الاحصائيات السابقة . وتثبيت معدلات النمو في القطر .

ولقد ظهر عند اجراء الحسابات الدقيقة لمعدلات الزيادة للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ للاقليم الشمالي (محافظة دهوك واربيل والسليمانية ونينوى والتاميم) بانها ٢ر٥ وهذا اقل من المعدل العام للزيادة والتي تقدر بـ ٣ر٠٪ .

واما بالنسبة الى الاقليم الاوسط الاعلى (ديالى ، بغداد ، صلاح الدين ، الانبار ، واسط) فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥ ـ ٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ يكون على التوالي ٣ر٨ ـ ٣ر٣٦ ـ ٤ر٤٦ ـ ٤ر٥٤ ـ ٤ر٦٧ وهذا اعلى من الزيادة العمومية لسكان القطر ٣٪ ومن هذا نجد ان هذه المحافظات تعاني من معدل زيادة عن المعدل العام .

واما بالنسبة الى الاقليم الاوسط السفلى (بابل ، النجف ، كربلاء ، القادسية) . فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ هو ٣ر٠٣ والمعدل للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ هو ٣ر٣٠ وعلى اساس

ان المعدل العام للقطر ٣٪ نجد بان هنالك ازديادا نسبيا في معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ عن المعدل العام والمعدل للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ .

واما بخصوص الاقليم الجنوبي (محافظة المثنى وميسان وذي قار والبصرة) ، فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ هو ٢ر٠٤ وللفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ مساويا الى ٢ر٠٦ وان معدل النمو لعموم القطر ٣ر٠٪ .

ومن هذا التحليل نجد ان هذا الاقليم نما نموا نسبيا للفترة ١٩٧٥ وان ذلك يزيد عن المعدل العام للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ ولكن هذه الزيادة تقل بصورة عامة عن المعدل العام لعموم القطر .

وان عملية توزيع سكان الحضر على مستوى المحافظات والاقاليم في العراق ١٩٤٧ ـ ٢٠٠٠ اظهرت عند تحليل احصائيات الاقليم الشمالي لتوزيع سكان الحضر بان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ = ٤ر٧٦

ومعدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ = ٤ر٤٠
ومعدل النمو لعموم القطر = ٤ر٤٠
ومن هذا نجد ان معدل النمو في هذا الاقليم للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ اقل منه بالنسبة للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ وهذا يعني انه يوجد هناك

انخفاضا نسبيا في معدل النمو في هذا الاقليم ولكن معدل النمو العام يزيد عما هو عليه بالنسبة لمعدل النمو لعموم القطر .

واظهرت البيانات الاحصائية ان معدل النمو الحضري لمحافظات الحكم الذاتي (اربيل ، سليمانية ، دهوك) فيما بين ١٩٤٧ ــ ١٩٥٧ انه ابطأ من معدل النمو الكلي للعراق للفترة ذاتها . والزيادة التدريجية في معدلات النمو التي حدثت بعد سنة ١٩٦٥ جاءت لتقارب المعدل العام ونتيجة لحالة الاستقرار التي تنعم فيها المنطقة والاهتمام المتزايد في امداد سكانها بمختلف الخدمات فانه من المتوقع ان يأخذ معدل النمو للاقليم الشمالي نفس معدل النمو الحضري للقطر في عام ٢٠٠٠ وعليه يمكن تقدير تخمينات سكان الحضر المطلقة للمنطقة الشمالية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بـ ٦٥٢٤٢ شخصا وبمعدل نمو يبلغ ٤٫٠٠٪ اي بنسبة زيادة ٦٨٫٨٪ في حين ستبلغ الزيادة المطلقة لسكان الريف لنفس الفترة بـ ٣٠٨٠٧ شخصا وبمعدل نمو ٢٫٠ اي بزيادة تقدر بـ ٢٫٥٪ .

واما بخصوص الاقليم الاوسط الاعلى (ديالى ، بغداد ، صلاح الدين ، الانبار ، واسط) فان معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ = ٥٫٧١

ومعدل النمو للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ = ٥٫٨٤

والمعدل العام لعموم القطر = ٣٫٠٪

من هذا نجد ان معدل النمو في هذا الجزء من الاقليم للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ اكثر مما هو عليه بالنسبة للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ وهذا يعني انه يوجد هناك تزايد نسبي في معدل النمو في الاقليم . ولكن ذلك يزيد عند المعدل العام لعموم القطر .

واما بالنسبة للجزء الاسفل (بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية) . فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ = ٥٫١٥

معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ = ٥٫٢٢
معدل النمو لعموم القطر = ٣٫٠٪

من هذا نجد ان معدل النمو في هذا الجزء من الاقليم الاوسط للفترة الواقعة بين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ اعلى مما هو عليه بالنسبة للفترة الواقعة بين ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ وهذا يعني يوجد هناك ازديادا نسبيا في معدلات النمو وان معدل الزيادة في هذا الجزء يزيد عن معدل الزيادة لعموم القطر .

واما بخصوص الاقليم الجنوبي فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ = ٥٫١٥

معـــدل النمـــو للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠
٪ ١٩ر٥

معدل النمو لعموم القطر = ٣ر٠٪

من هذا نجد ان معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ أعلى مما هو عليه بالنسبة لمعدل النمو للفترة الواقعة بين ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ في هذا الاقليم وان هذا يكون أعلى مما هو عليه بالنسبة الى عموم القطر وهذا يعني انه توجد زيادة في المعدل لهذا الاقليم .

ومن ملاحظة معدل النمو الحضري للمنطقة الجنوبية للفترة الواقعة بين عام ١٩٥٧ ــ ١٩٧٠ فاننا نجد انها اقل من معدلات النمو في القطر ، وان حدثت زيادة تدريجية في معدلات النمو بعد سنة ١٩٦٥ فانها تقارب مع المعدل العام للعراق حيث تؤيد اتجاهات نمو سكان الاقليم منذ سنة ١٩٦٥ ، لذلك فاننا نجد بان الزيادة المطلقة لسكان الحضر بين ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ تبلغ بـ ٢٤٧٤٦ نسمة وبنسبة زيادة ٥٠٥٪ وبمعدل نمو ٤ر١٪ للفترة ذاتها كما ويتوقع حدوث زيادة مستمرة لغاية سنة ٢٠٠٠ لوجود هجرة سكان الريف الى مدن هذا الاقليم التي يكون لها كل التأثير في ازدياد عدد سكان الحضر .

ويتضح مما سبق انه اذا بقيت معدلات النمو الحالية ثابتة للفترة من ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٠ فان سكان الحضر في العراق سيزداد عددهم الى ١٥ مليون نسمة وهذا يعني ان أكثر من ٩١٪ من الـــزيادة الكلية للسكان ستكون في المناطق الحضرية .

وعند اجراء الحسابات لعملية توزيع سكان الريف حسب الاقاليم في العراق ١٩٤٧ ــ ٢٠٠٠ فوجدنا ما يلي :

فبالنسبة للاقليم الشمالي فاننا نجد ان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ = ٧ر٠٪

معدل النمو للفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٠ = ٢٠ر٠٪
المعدل العام للنمو في عموم القطر = ٣ر٠٪

من هذا نجد ان معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ اقل مما هو عليه بالنسبة للفترة الواقعة بين ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠ وهذا اقل من المعدل العام للزيادة لعموم القطر ويعني هذا ان هناك تناقصا مضطردا في عدد سكان الريف .

واما بخصوص الاقليم الاوسط الاعلى (ديالى بغداد ، صلاح الدين ، الانبار ، واسط)

فان معدل النمو للفتـــرة ١٩٤٧ ــ ١٩٨٠
= ٢ر٢٧٪

معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ = ٠٫٩١ ٪
معدل النمو العام للقطر = ٣٫٠ ٪
من هذا نجد ان معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ اقل مما هو عليه بالنسبة للفترة الواقعة بين ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ واقل مما هو عليه بالنسبة لعموم القطر ويظهر من ذلك انه يوجد تناقص واضح في سكان الريف .

واما بخصوص الجزء السفلى من الاقليم الاوسط (بابل ، كربلاء النجف ، القادسية)

معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ = ٠٫٣٥ ٪
معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ = ٠٫٢٠ ٪
المعدل العام للنمو في عموم القطر = ٣٫٠ ٪

من هذا نجد ان معدل النمو في هذا الجزء من الاقليم للفترة الواقعة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ اقل مما هو عليه بالنسبة للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ وهذا المعدل اقل من المعدل العام لعموم القطر وهذا يعني يوجد هناك تناقصا مطردا في سكان الريف .

واما بالنسبة للاقليم الجنوبي فان معدل النمو للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٨٠ = ـ ٠٫٠٦ ٪

معدل النمو للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ = ـ (٠٫٤) ٪

معدل النمو لعموم القطر = ٣٫٠ ٪

من هذا نجد ان المعدل العام هو في تناقص بشكل عام ولا توجد نسبة للزيادة في السكان

ومن هذا يظهر ان سكان القطر موزعين بشكل متباين . كما ونلاحظ ان الاقليم الاوسط وخاصة الجزء الشمالي منه يحتوي على اكبر تجمع حضري نتيجة لعامل الهجرة اذ تقوم قوى الطرد في بعض المحافظات بدفع السكان الى مراكز الجذب ولاسيما الى مدينة بغداد ، حيث جاوزت نسبة نمو السكان فيها خلال الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٥) ٦٪ وهي تعادل حوالي ضعف نسبة الزيادات الطبيعية للقطر كله ويعزى هذا النمو السريع الى عاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية والهجرة ومرد ذلك هو قوة الجذب العالية التي تتمتع بها المدينة بالنسبة لسكان الارياف سواء في جنوب العراق بصورة خاصة او في المناطق المجاورة الاخرى عموما . وتأتي محافظة ديالى والانبار وواسط في مقدمة مناطق العراق مساهمة في حركة الهجرة الى بغداد ، ففي عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ساهمت المنطقة المذكورة بنسبة ٤٥٪ و ٥٣٪ على التوالي تليها المنطقة الجنوبية ولاسيما محافظة ميسان التي شاركت خلال العامين المذكورين بنسبة ٤٣٪ و ٣١٪ وتنخفض مساهمة المنطقة الشمالية في حركة

البجرة الى محافظة بغداد خلال عامي ١٩٥٧ و١٩٦٥ بحيث لا تزيد نسبتها على ٦ر١٢٪ و ٧ر١٥٪ على التوالي واغلب المهاجرين من محافظتي دهوك ونينوى .

ومن المعروف ان المدن الكبرى (كما هو عليه في مدينة بغداد) بما لها من امكانيات كبيرة اقتصادية واجتماعية وبما حققته من ارتفاع في مستوى المعيشة والخدمات تشجع على الهجرة اليها من المدن الصغرى والريف مما يترتب عليه زيادة كبيرة مطردة تفوق مثيلاتها في المدن الاخرى . وفي هذا المجال فان هذه الزيادة الكبيرة في السكان تؤثر تاثيرا سيئا على كيان المدينة وتكوينها الطبيعي وعلى تخطيطها مهما كان هذا التخطيط ومهما كانت له من امكانيات وقوة . ويبدا نتيجة لهذا ظهور مشكلات متعددة ومتنوعة في المدينة حيث يكون التضخم على حساب الرقعة الزراعية مستقطعة بذلك عنصرا هاما من عناصر الانتاج القومي للبلاد . وهناك مشكلة الازدحام المتركز في قلب المدينة والناتج عن الفشل الواضح في خلق وبناء احياء سكنية مكتفية ذاتيا ، ومشكلة الاسكان وخاصة ما يخص الطبقتين الوسطى والفقيرة وعدم كفاءة النقل والمواصلات والحاجة للتجديد الحضري وعدم

كفاءة شبكات المياة والكهرباء والحاجة الماسة للمناطق المفتوحة والحدائق العامة ويوجد هناك اختلاط شديد في استعمالات الاراضي وعدم الانسجام المعماري بالمدينة وقصور في شبكة الطرق العامة وشبكات النقل العام من سيارات نقل الركاب والبضائع عن مسايرة الزيادة الهائلة في النقل . وان الامتداد الافقي المتزايد للمدن يؤدي الى وجود طرق متناثرة للتنقل . مصدره للضواحي ، مزدحمة ومملوءة لاجوائها . كما يعني الضغط المتزايد على مؤسسات الخدمة الى تدهورها كما ونوعا . والغريب في الامر انه بالرغم من هبوط مستوى الخدمات في المدينة ـ الامر الذي لا يشجع على الهجرة اليها من الريف او المدن الصغيرة ـ الا ان مستوى هذه الخدمات رغم ذلك لا يزال افضل بكثير مما ترك هؤلاء المهاجرون خلفهم حيث لا يقيم المهاجر هذه الخدمات طبقا لمعايير دولية بل طبقا لما تركه وراءه ـ وهذا قد يكون قليلا او لا شيء بالمرة وهو بذلك يعتبر منطقيا وعمليا في قراره بالهجرة وبقائه في المدينة الكبيرة .

وان حجم وسرعة نزوح هؤلاء الريفيين الجدد الى المدينة يشكل سببا رئيسيا في خلق هذه الاوضاع .

فلو اتسم هذا النزوح بالصغر في الحجم وكذا البطء لامكن استيعابهم بسهولة في النشاطات الاقتصادية الحديثة في المدينة وبالتالي في اسلوب الحياة فيها . على انه مما يزيد من تفاقم الوضع هو ان هذه الهجرة لا تتوزع بالتساوي او حتى نسبيا بين المراكز الحضرية بالدولة وانما بنزوح غالبية المهاجرين مباشرة الى المدينة الكبرى او التي تليها في الاهمية مما يؤدي الى خلق المدينة الكبيرة التي تسيطر هذه المدينة على شكل التحضر . فلا تتناسب حجومها ومعدلات نموها غير العادية بمقارنتها بالتجمعات الحضرية الاخرى في القطر .

وهذه الاوضاع بالذات نراها في الوقت الحاضر في القطر العراقي كظاهرة واضحة في المدن الكبرى وآثارها اكبر بكثير من مثيلاتها في الدول التي سبقتنا في مجال التخطيط وذلك لان مدننا نمت طول مئات السنين بدون تخطيط محدد او توجيه منظم لنموها العمراني . وعندما واجهت هذه المدن الزيادة الكبيرة في عدد السكان في السنوات الاخيرة كانت في وضع لا يسمح لها باستيعاب هذه الزيادة او مواجهتها . وبدون التخطيط العمراني للمدن نجد ان هذه المدينة تواجه تلقائيا ما يلي :

ـ النمو الافقي على حساب الفراغات

الداخلية والمناطق المفتوحة بها حتى تصل الى درجة من التكدس للمباني تشكل انعدام المناطق المفتوحة بها وهذا ما يعرف بالتورم الداخلي للمدن . ثم تبدأ في التوسع الافقي في المناطق الخارجة في الاتجاهات الاسهل وخاصة المناطق الخارجة عن الحدود الادارية للمدينة وبذلك تنشأ مباني وتجمعات سكنية رخيصة لا تتفق مع الاحتياجات الانسانية للانشاء والاسكان وبدون اي ارتباط بالخدمات والمرافق الحالية او بالاستعمالات الحالية والامتداد الطبيعي السليم لهذه المدينة . وبذلك تظهر تجمعات سكنية متأخرة ذات مستوى منخفض اجتماعيا وصحيا وانشائيا تضيف الى المشاكل التي تواجهها هذه المدن اقتصاديا واجتماعيا وجماليا .

ـ تكدس في الاحياء الحالية الموجودة وذلك بزيادة ارتفاع المباني ومعدلات احجام المباني بالنسبة للمساحة المشغولة ويترتب على ذلك تكدس سكاني كبير في هذه المناطق المحدودة المساحة والتي كانت تعاني قبل هذه الزيادة من نقص في المرافق والخدمات ... الخ . وهذا ما يؤدي الى زيادة الحالة سوءا وزيادة ازدحام شبكات الطرق والمواصلات ويؤدي كذلك الى زيادة الكثافات السكانية . ويتبع الزيادة في الكثافات السكانية في

هذه الاحياء وتدهور النواحي الصحية والاجتماعية هجرة ذوي الدخول المرتفعة الى مناطق اخرى وشغل هذه المناطق بفئات دخل اخرى وهذه من العوامل المرادفة للتطور والزيادة السريعة للسكان في هذه المدن . وبذلك تقترب هذه المناطق الى الحالة التي يستلزم الامر ازالتها بالكامل ، غير ان التكاليف الباهظة اللازمة لازالة مثل هذه الاحياء المتخلفة واعادة تخطيطها وانشاء المساكن المناسبة بها بالاضافة الى توفير المساكن اللازمة لسكان هذه الاحياء والمناسبة لهم صحيا تمثل عبأ كبيرا على الدولة .

ـ تداخل مشكلة النقل والمرافق والخدمات احدى المشاكل الحادة . وغالبا ما تتركز هذه المشكلات في وسط المدينة حيث المحلات التجارية والمكاتب والشركات والبنوك واصحاب المهن الحرة الاخرى ـ وحيث تلتقي فيها كل الطرق وتنصب معظم خطوط المواصلات .

وقد ترتب على هذا التركيز ان اصبحت وسائل النقل غير قادرة على استيعاب وتقل الاعداد الضخمة من الركاب في رحلاتهم اليومية ، وعدم قدرة الشوارع على استيعاب الاعداد الضخمة من السيارات (بمعنى آخر تكدس داخل وسائل النقل وتكدس السيارات في شوارع المدينة

وتكدس السابلة على الارصفة : ـ وهذا ما نجده على سبيل المثال في مدينة بغداد نتيجة كثافة المرور العالية ادى الى انخفاض سرعة السيارة داخل المدينة الى حوالي ١٠ كيلومتر ساعة في ساعات الذروة . وترتب نتيجة لذلك ان ازدادت الحوادث الناتجة من المرور وظهور مشكلة تلوث الهواء بالغازات الخارجة من عادم السيارات والضوضاء التي تصدر من حركة المرور . وطبيعي ادى ذلك الى خسارة اقتصادية وفقد الطاقة البشرية ووقت ضائع وفقد في الانتاج والعمالة .

واما بخصوص المرافق العامة ، فلم تستطع مسايرة التوسع العمراني ، مما ترتب عليه عدم قدرة هذه المرافق على القيام بوظيفتها تجاه هذا الحشد من المساكن ولهذا نجد ان اكثرية هذه المدن تلقي بمخلفات مجاريها في الشرايين المائية المجاورة دون اي تنقية او معالجة جزئية ، مما يترتب عليه تلوث هذه المياه وعدم صلاحيتها لاستعمالاتها الطبيعية .

وان مشكلة النقص في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والخدمات الاجتماعية الاخرى لا تقل في اهميتها عن مشكلة الاسكان نفسها فالمدارس في بعض المدن تعمل ثلاث فترات يوميا ويصل متوسط كثافة عدد التلاميذ في الصف

بحدود ٥٠ طالبا ، علما ان المعدل العالمي حوالي ٢٥ طالب ؛ ومستوى الخدمات الصحية منخفض نقص الاجهزة والاطباء والادوية . والمساحات الخضراء التي تصل في بعض المدن في الدول المتطورة الى حوالي ٤٠م٢ لكل شخص في الوقت نفسه نجد انه لا يصل في بعض مدننا الى متر مربع واحد للشخص .

ـ اقامة الصناعات المختلفة داخل المدن او بالقرب منها ادى الى ظهور ظاهرة تلوث البيئة حيث اصبح كثير من الصناعات مصدرا لتلوث الهواء والماء بالاضافة الى الضوضاء .

ويختلف نوع تلوث الهواء تبعا لنوع الصناعة فتعتبر صناعة الحديد والصلب مصدرا لتلوث الهواء بالاتربة الحديدية الحمراء وصناعة الاسمنت مصدرا لتلوث البيئة بالاتربة الجيرية ومصانع الفوسفات مصدرا للتلوث بالاتربة الفوسفاتية والصناعات الكيميائية مصدرا للتلوث بالغازات الضارة والروائح الكريهة وهكذا . ولا شك ان اثر هذه الغازات ضار وخطر على صحة الانسان والحيوان والنبات ، لا سيما وقد وصلت درجة التلوث في كثير من مناطق بعض المدن الى نسبة اعلى من الحدود المسموح بها مما اثر على البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بها في هذه المناطق .

كما تستعمل بعض هذه الصناعات كميات كبيرة من المياه في عمليات الانتاج والتبريد ويخرج الماء من هذه المصانع بعد استعماله وهو محمل ببعض الفضلات غير المرغوب فيها مثل فضلات الاسمدة والادوية والالياف الصناعية الاحماض وفضلات معامل تكرير النفط ـ وتلقى هذه المخلفات في المياه المجاورة التي تستعمل في كثير من المدن كمصدر لمياه الشرب فتقتل الاسماك والاحياء المائية او تضر بصحة الانسان والحيوان والنبات ، بالاضافة الى تأثيرها على طعم ورائحة الماء وتشوه سطحه .

أهمية تحديد الهجرة

ان تحقيق الاستغلال الامثل لقوة العمل يتطلب بالضرورة المعرفة الواسعة والعميقة بحجم ونوعية السكان ونموذجه الاجتماعي وكذلك حركة السكان بين المناطق الاقتصادية المختلفة داخل الحدود الجغرافية للقطر . ومن هنا تبرز اهمية دراسة موضوع الهجرة الداخلية او حركة السكان بين الاقاليم اذ تنطوي دراستها على جملة قضايا اساسية ترتبط بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام . وما يتعلق بالريف والمدن بشكل خاص . ان مثل هذه الدراسة ينبغي ان تستهدف وضع الحلول السريعة لاستيعاب الفائض المتعطل في المدن بشكل يتناسب وضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي العام .

وفي العراق تكتسب دراسة الهجرة الداخلية وتقديراتها اهمية كبيرة لاعتبارين رئيسيين اولا : ان مناطق القطر ومحافظاته المختلفة مفتوحة لحركة السكان حيث تجري هذه الحركة بحرية تامة ولا تحدد بشكل مباشر من قبل السلطات العامة . ثانيا : لتقديرات الهجرة الداخلية اثر كبير على دقة احصاءات السكان وبالتالي على دقة حساب التطور الاقتصادي للقطر وللمحافظات المختلفة ، ان

الاحصاءات والتقديرات العامة للسكان تصبح ذات قيمة محدودة اذا لم تشمل على تقديرات لحركة الافراد الداخلية والخارجية . ان لهذين الاعتبارين اهمية كبيرة في جعل عملية التخطيط الاقتصادي — وخاصة على المستوى الاقليمي — لهذه المناطق اكثر انتظاما وفعالية .

وان الهجرة من الريف الى المدينة ينتج عنها عادة عدة مشكلات في المجتمع الريفي يأتي في مقدمتها :

ا — نقص الايدي العاملة في العمل الزراعي مما قد يؤثر احيانا تاثيرا ضارا على كفاءة العمل الزراعي . وتؤثر هذه المشكلة على الانتاج الزراعي بشكل واضح نتيجة لترك اهالي الريف لاعمالهم في مجال الزراعة الى اعمال المدن مما ادى الى قلة المحاصيل الزراعية .

ب — هجر القيادات المتعلمة للمجتمع الريفي مما يفقد هذا المجتمع عناصره الاكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية اي انه يمكن بتعبير آخر ان نقول بأن عملية الهجرة الريفية تؤدي الى عجز في النوع الممتاز من المواطنين في المجتمع الريفي . النوع الاقدر على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم والاستفادة في

حياتها الاقتصادية والاجتماعية وتتركها في طرق معيشتها التقليدية المتخلفة .

حيث ان الكثيرين من المهاجرين من سكان الريف الى المدن غير معدين لانواع العمل الصالحة والمتاحة في الانشطة الاقتصادية الحضرية مما يؤدي الى زيادة البطالة في المجتمعات الحضرية مما يؤدي قيامهم بانواع من الاعمال التي لا تحتاج الى كفاءة فنية وبالتالي فاجورها منخفضة للغاية مما يترتب عليه انحطاط في مستوى معيشتهم في اماكن اقامتهم الجديدة ، يترتب عليه بالتالي كثير من المشكلات الاجتماعية في بيئاتهم الاجتماعية الجديدة من انتشار للجريمة الى انتشار للامراض الجسمية والبيئية . ولفرض الحصول على بيئة سكنية صالحة لسكان المدن يجب تحديد الهجرة من الريف الى المدن وذلك بنشر اجراءات تنظيم الخدمات للاسرة في الريف والحضر على حد سواء . ونرى ان تتعاون اجهزة الاعلام والاتحادات والجمعيات الفلاحية في تنسيق مجالات التوعية الى جانب ضرورة قيام السلطات باتخاذ بعض الاجراءات الضرورية التي تحتمها المصلحة العليا للوطن وذلك بعدم منح الوافدين اجازات عمل في المدن مع حجب بعض الخدمات عنهم كالماء والكهرباء واجازات البناء وغيرها ومثل هذه الاجراءات ليست غريبة فقد

لجأت اليها كثير من الدول في مراحل نموها ، وذلك للوقوف ضد اضمحلالها ، حيث ان هذه المدن لا يمكن ان تعيش حياة سليمة اذا كانت ابوابها مفتوحة على مصاريعها ، ففي كل المدن الناجحة في العصور القديمة والوسطى والحديثة لابد من نظام لسكنى المدن . ففي مدن مصر القديمة وبلاد الاغريق والرومان كان لا يمكن لاي ريفي او غريب ان يدخل البلد ويقيم فيه فترة ما الا باذن مثقلات المدينة ، بل ان الاقامة الدائمة في المدينة كانت تعتبر عضوية في هيئة سكان المدينة . ولهذه العضوية او المواطنة شروط لابد من ان يستوفيها الانسان والا طرد من المدينة ، وكانت اهم الشروط في العصور الوسطى ان يكون للانسان مورد رزق معروف ومعترف به او يكون ابنا لمواطن في المدينة وان يدفع مبالغ معينة من الضرائب ويشترك في الدفاع عن المدينة . ولهذا كانت السكنى في المدينة تعتبر ميزة لها ثمن مقابل ، وهناك فرق قانوني كبير بين ساكن المدينة وبين من لا يسكنها ، فساكن المدينة عضو في هيئة لها نوع من الاستقلال والميزات اما من لا يسكنها من اهل القرى فهم رعية ، ولا يستطيع اي من الرعية ان يدخل المدينة ويقيم فيها كانها ميدان مباح .

ونتيجة لهذا نجد ساكن المدينة مسؤولا عن مدينته او على الاقل يشعر انه مسؤول وهو يشترك في انتخاب الهيئة الحاكمة للمدينة ويؤدي ضرائب خاصة للمحافظة على المدينة ، ومن هنا فلم يكن من الممكن لاي انسان ان يدخل المدينة ويقيم فيها دون ان تسمح له سلطاتها بذلك .

بل ان سكنى المدينة اصبحت تعني مستوى اقتصاديا معينا ، فساكن المدينة يعتبر في الغالب اغنى او ايسر حالا من غير ساكنيها ، وهذا المستوى الاقتصادي هو الذي لا يزال يحمي مدن الغرب من التدهور .

ففي الدول الغربية لا توجد قوانين تحرم على اي فرنسي من سكنى باريس او انجليزي سكنى لندن او سويسري سكنى زيوريخ ، ولكن سلطات هذه المدن لا يمكن ان تسمح لاي انسان ان يعيش فيها في الطريق كما يحدث في الكثير من مدننا ، ولا يمكن لرجل في باريس أن يفرش قطعة من القماش ويضع عليها فاكهة ويجلس الى جانبها طول النهار كما يحدث في مدننا . اذ لابد للتجارة من محل او من عربة نقليلة ترضي سلطات البلدية عن هيئتها . ولهذا فان السلطات تقوم بطرد المخالفين .

ان ذلك كله جعل المدينة في الغرب ملكا لاهلها وساكنيها ، ولهذا نجد السكان قد حافظوا على مستواها وصانوها من الهجرات التوالية من الخارج ومن الريف ، وحافظوا على مظهرها ورونقها ورعوا مبانيها ومنشآتها ، واقتدرت البلديات على خدمة المدينة ومرفقها وتنظيفها وتجميلها ، وهذا ظاهر لكل من يزور مدينة اوربية .

ولو تصورنا مثلا ما تتحمله الدولة لكي يعيش رجل في بغداد مثلا على كومة من الباقلاء يضعها على الرصيف ويوقد موقد ويشوي ويقشر ويرمي القشر ... هذا الرجل يعيش تعسا وهو يكلف الدولة من التنظيف والحراسة ما يدفعه ثلاثة او اربعة من دافعي الضرائب . ومن الخطأ الجسيم أن نعتبر هذه وسيلة مشروعة لكسب العيش فان هذا الرجل يؤذي المدينة ويكلف الدولة مالا جسيما ، ثم أنه هو نفسه لا يعيش — !

ان المشكلة الاساسية امام المخطط في ان يعتبر غور مشكلة الهجرة الداخلية وتحليل جزئياتها ، والوصول الى استنتاجات دقيقة لوضع سياسة صائبة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة هي ندرة الاحصاءات حول الهجرة . فالاحصاءات المتوفرة اما ان تكون غير دقيقة ، او كونها تعكس واقع الهجرة بشكل ضمني ، او لان الارقام المتوفرة

عامة جدا بحيث تقدو عائقا امام اي تعمق في تحليل اسباب ونتائج الهجرة الداخلية . ان **الاحصاءات** التي توضح ذلك مباشرة تفتقدها حقا . ولقد جرت محاولات لتوفير احصاءات مباشرة واكثر تفصيلا حول الهجرة الداخلية الا ان الاحصاءات التي وفرت لازالت غير دقيقة . وفي كثير من الاحيان تبدو مشوهة .

ويظهر الاثر السلبي لعدم توفر الاحصائيات حول الهجرة الداخلية على تقديرات السكان وعلى التطور الاقتصادي والاجتماعي . غير اننا في الوقت نفسه نرى ان قطارا عديدة تامية وصلت الى توفير **احصائيات** جيدة وشاملة حول الهجرة وجزئياتها .

من الجدول رقم (٦) الذي يظهر توزيع السكان المطلق والنسبي بين الريف والمدن ، يمكن لنا ان نتقصى اثر الهجرة على هذا التركيب للسكان فرغم الزيادة الحاصلة في السكان الريف والمدن ، الا ان التركيب النسبي للسكان بين الريف والمدن طرأ عليه تغير ظاهر . ففي ١٩٥٧ كان سكان المدن يشكلون نسبة ٣٨ر٩٪ من المجموع الكلي للسكان بينما سكان الريف كانوا يشكلون ٦١ر٢٪ في عام ١٩٧٠ تغير هذا التركيب حيث بلغت نسبة سكان المدن من مجموع السكان ٥٧ر٨٪ اما نسبة سكان

الريف فقد هبطت في تلك السنة الى ٤٢ر٢٪ . ويتوقع ان يتغير تركيب السكان في عام ١٩٨٠ في صالح المدن ايضا . حيث ستبلغ نسبة سكان المدن ٦٩ر٠٪ ، بينما نسبة سكان الريف ستتضاءل الى ٣١ر٠٪ في نفس العام .

ولابد ان نذكر بأن هنالك تفاوتا في معدلات الزيادة الطبيعية في كل من الريف والمدن . حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية في سكان المدن ٥٪ في الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ . بينما بلغ معدل الزيادة السنوية لسكان العراق لنفس الفترة ٣ر٥٪ فقط . ان هذا التفاوت قد يجعل الارقام في الجدول رقم (٦) مضللة فعلا اذا استخدمت لاظهار الهجرة الداخلية . الا اننا نستدرك ونقول بأن ضخامة التحولات في توزيع السكان بين الريف والمدن لايمكن ان تعزى الى مجرد التفاوت في معدلات الزيادة السنوية بين سكان المدن وبين معدل الزيادة السنوية لسكان العراق ككل ، ان للهجرة الداخلية اثرا واضحا في هذا التحول

جدول رقم ٦

توزيع السكان بين الريف والمدن وتوقعات تطوره
خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٠

السنة	التقديرات النهائية			النسبة المئوية ٪		
	المجموع	المدن	الريف	المدن ٪	الريف ٪	المجموع ٪
١٩٥٧	٦٢٩٨٩٠٠	٢٤٤٥٢٠٠	٣٨٥٣٧٠٠	٣٨٫٩	٦١٫٢	١٠٠٫٠
١٩٦٥	٨٠٤٧٤٠٠	٤١١١٨٠٠	٣٩٣٥٦٠٠	٥١٫١	٤٨٫٩	١٠٠٫٠
١٩٧٠	٩٤٤٠١٠٠	٥٤٥٢٤٠٠	٣٩٨٧٧٠٠	٥٧٫٨	٤٢٫٢	١٠٠٫٠
١٩٧٥	١١١٢٤٣٠٠	٧٠٨٢٩٠٠	٤٠٤٠٤٠٠	٦٣٫٧	٣٦٫٣١	١٠٠٫٠
١٩٨٠	١٣٢١٤١٠٠	٩١٢٠٣٠٠	٤٠٩٣٨٠٠	٦٩٫٠	٣١٫٠	١٠٠٫٠

الهجرة من الريف الى المدن

- الإبعاد المثالي الاقتصادي في المدن عن الريف

ان التفاوت الاقتصادي بين الريف والمدينة في العراق ظاهرة مازالت قائمة لحد الآن . هذه السمة عامل مشترك بين معظم الاقطار النامية . وثمة اسباب عديدة تكمن خلف استمرار هذا التفاوت الاقتصادي بين الريف والمدينة . وبالتالي استمرار تدفق افواج هائلة من سكان الريف الى مراكز المدن ، وخاصة العاصمة بغداد . ان الاشخاص المهاجرين من الريف الى المدن يرغبون في تحسين ظروفهم الاقتصادية . فالمدن لازالت تمارس قوة جذب لسكان الريف .

وتشكو القرية في كثير من الاحيان من سوء حالة الطرقات او انعدامها بحيث يتطلب الوصول الى طرق للسيارات السير ساعات طويلة على الاقدام او على ظهور الدواب . وترى الكثيرين من اهل القرية ، بالنسبة الى هذه السهولات ، لم يتنقلوا طيلة حياتهم خارج البقعة التي ولدوا فيها .

ويشكو اهل القرية من انعزالهم عن العمران والمدنية ويتوقون الى ما هم محرومون منه من **بهرج المدينة ومغرياتها ؟**

ويشكون من الصعوبة في تأمين حاجاتهم من ماء وغذاء . فالمواصلات صعبة والماء بعيد وهم يضطرون لتامين حاجتهم من مياه الشرب لانهم ينقلونها بالجرة على رؤوس الفتيات او على ظهور الدواب مما يشكل عملا شاقا ومرهقا ولا تزال الاراضي الزراعية في كثير من القرى تستثمر بنفس الاساليب البدائية القديمة وقوة انتاجها لم ترتفع بل انها تميل الى الانخفاض في كثير من الاحوال وذلك لان قشرتها السطحية بدات تفتقر الى مواد غذائية جديدة ولان يد المزارع لم تعتد بعد الى الطبقات السفلى من التربة لاستخراج مافيها من غذاء جديد للمزروعات ولان الري لم يعمم بعد وكذلك التسميد واستعمال الادوية الزراعية .

ويجد المزارع صعوبات جمة في تصريف انتاجه فهو لا يعرف عادة الا سوق قريته والقرى المجاورة . اما تامين الاسواق الخارجية وما تتطلبه من معاملات التوضيب والتصدير بالكميات الكبيرة واستعمال المنتوجات الزراعية في صناعة المعلبات والمواد الغذائية فهي امور تفوق امكانياته المحدودة . وقد يكسد موسمه لعدم وجود سوق لتصريفه فيقع المزارع في ضائقة مالية قد تضطره لهجران زراعته والنزوح عن القرية سعيا وراء مورد آخر للرزق

ان الحرف البسيطة التي كانت شائعة في القرية بدات تنسحب من ميدان العمل امام الآلة الحديثة التي اخذت تحتل مكانها وذلك بالنظر للسرعة في عمل الآلة وسرعة انتاجها ولانها تنتج بثمن ارخص من انتاج الصناعة اليدوية الصرف ، ويضطر صاحب الحرفة الذي لا يستطيع شراء الآلة الى ترك عمله في القرية والنزوح عنها الى المدينة سعيا وراء عمل جديد .

ب ـ تحاول بعض الكوارث كجفاف الارض وذلك بسبب انحباس الامطار مدة طويلة او انقطاعها

قبل اوانها والفيضانات او السيول او امراض نباتية او افات زراعية او ظروف طقس رديئة او رياح وعواصف ادت الى ان يترك الريفيون قراهم ويستوطنوا المدن .

ج ـ هجرة بعض شباب الريف الى المدن هربا من سيطرة الوالدين او رغبة في تغيير نمط حياتهم .

د ـ تركيز النشاط الصناعي في المدن والمناطق المحيطة بها لتوفر مصادر القوى المحركة والمواصلات والعمال الماهرين مما يساعد على وجود فرص العمل .

هـ ـ وجود الجامعات والمعاهد العليا بالمدن يؤدي الى دفع اهالي الريف الى ارسال ابنائهم الى المدينة للدراسة فيألف هؤلاء حياة المدينة ويبقون فيها وبالتالي يتبعهم اهلهم وذووهم . حيث ان عملية توزيع المؤسسات التعليمية والتربوية بشكل غير متكامل بين الريف والمدينة وبين المحافظات ساهم في خلق عقبات امام تنمية الريف وتطويره . فتركز الجامعات والمعاهد العالية في بغداد والبصرة والموصل والسليمانية ، كذلك التوزيع غير المتكافيء

للمدارس بمختلف المراحل الدراسية بين المحافظات المختلفة . كل ذلك ادى الى خلق مشاكل كثيرة للريف والمدينة على السواء . وبلغة الارقام في عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ كان عدد المدارس الثانوية (الرسمية والاهلية) في محافظات بغداد والبصرة ٣١٤ ، ٧٦ على التوالي هذه المحافظات جاذبة للسكان . بينما في محافظات ميسان والقادسية كان عدد المدارس الثانوية ٢٧ ، ٣٦ مدرسة على التوالي هذه المحافظات طاردة للسكان . ان هذا التفاوت في توفير الخدمات التعليمية يؤدي الى ترك اعداد كبيرة من شباب الريف . وبذا فان الريف يخسر جزءا من سكانه .

و ـ تمركز الاسواق والمراكز التجارية ومراكز الخدمات الترفيهية في المدن . حيث ان عدم توفر المياه بالكميات الكافية يحول دون انشاء الحدائق العامة والخاصة . وقد تكون قلة المياه في الكثير من الاحيان والمشقة في الحصول عليها سببا من اسباب عدم النظافة وانتشار الامراض .

وان عدم توفر الكهرباء يحرم القرية من الفسالة والراديو والتلفزيون وسائر الادوات

التي تعمل على الكهرباء والتي تستعمل للخدمة المنزلية والتي لم تعد من الكماليات بل اصبح اكثرها من الضروريات بما تخففه عن كاهل ربة المنزل من اعباء الاعمال المنزلية اليومية ولما توفره لاهل البيت من اسباب الرفاه والمعرفة . وعدم توفر اسباب الصحية والرياضة ، فلا سينما ولا قاعة اجتماعات ولا نوادي رياضية .

ز — تلعب وسائل المواصلات دورا اساسيا في عملية الهجرة ومن ثم ليس من المستغرب ان نقرر زيادة تيار الهجرة . فقد اتفق من حيث الزمن الى حد كبير مع تطور طرق المواصلات . فاقامة خط حديدي جديد او انشاء طريق بري حديث قد ادى في اغلب الاحيان في المراحل الاولى من اقامته الى هجرة اعداد من السكان الذين يقطنون المناطق التي يخترقها هذا الطريق ، اذ ان كثرة الزيارات التي توفرها سهولة المواصلات تزيد من فرص الاختلاط والمعرفة بالظروف المدنية التي غالبا ما يبالغ في وصفها المهاجرون كجزء من الشعور بالالفة والكبرياء لاخفاء كل ملامح خيبة الامل المذلة الجديدة في حياة المدينة وذلك لانهم يحنون

للنوم فوق الفرن في فصل الشتاء ، ويحنون لانواع الاطعمة الريفية ، ويحنون للتعامل مع الطبيعة ... مع النبات والحيوان . ويحنون الى اسرهم واصدقائهم وجيرانهم يحنون الى قراهم بكل ميزاتها وعيوبها ، اي انهم يحنون الى الثقافة التي عاشوها والعلاقات التي كونوها طيلة حياتهم قبل الهجرة . وكل هذا يؤدي بهم الى ان يبقى الريفيون في المدينة قلقين غير مرتاحي البال .

ح — اصبح الفلاحون يشعرون في الوقت الحاضر تحت تاثير التطور الحضاري في المدن الى اهمية وضرورة المؤسسات الصحية لحياتهم وعملهم ومستقبل اولادهم . وبما ان معظم ريفنا يعاني من القلة والعدم في بعض المناطق للمؤسسات الصحية بحيث جعل الفلاحين يفكرون بان وجودهم في المناطق النائية يعرضهم الى شتى مخاطر الامراض والحوادث ، بحيث تكون حياتهم مهددة باستمرار الى الزوال نتيجة انعدام وسائل المعالجة الفورية ، وتهيئة اللوازم الصحية الضرورية ، وبنفس الوقت امامهم حياة المدن التي تتوفر فيها كل الوسائل للمحافظة على

صحة الانسان ومعالجة الحوادث الطارئة ففي عام ١٩٦٩ كان ما يصيبه الطبيب الواحد من السكان في محافظة بغداد ١٧٧٣ شخصا . وما يصيب الصيدلي الواحد ٥٨١٩ بينما في محافظة ميسان فلكل ٦٧٨٨ شخصا طبيب واحد . ولكل ٧٠٦٠٤ شخصا صيدلي واحد* .

وعادة لا يوجد في القرية طبيب ، ويخطر المريض المال الكثير الذي يفوق امكانياته ظهور الدواب للوصول الى مكان الطبيب وهذا ما يزيد المريض عناء ومرضا .

ولغرض استدعاء الطبيب فانها عملية تكلف المريض المال الكثير الذي يفوق امكانياته ويجعله في كثير من الاحيان يتردد كثيرا ولا يجرؤ على استدعاء الطبيب .

ولا يوجد في القرية مستوصف يؤمن العلاج في حال غياب الطبيب او عجز المريض عن دفع نفقات استدعاء الطبيب وثمن العلاج .

ولا يوجد المستشفى الا في المدينة وعلى المريض من ابناء القرية ان ينتقل لمدة ساعات طويلة على ظهور الدواب للوصول الى أقرب

* الدائرة التربوية والاجتماعية في وزارة التخطيط ـ والقسم الخدمات الصحية في العراق .

طريق للسيارات وهناك ربما انتظر للانتظار ساعات اخر للحصول على سيارة توصله الى المدينة فاذا كان المرض مفاجئا وشديدا او كان حادثا او ولادة عسيرة فان هذه الساعات الطويلة التي يقضيها في انتقاله الى المدينة والوصول الى المستشفى قد تكون وحدها كافية للقضاء على المريض بقطع النظر عن المشقة في التنقل وعناء السفر . ولا يغبن عن بالنا ان تفكير المريض بصعوبات الطريقة بالاضافة الى تفكيره بنفقات التطبيب والعلاج قد تجعله يحجم عن الذهاب الى المستشفى . ثم لا ينتقل الى المستشفى الا في حالة اليأس واشتداد المرض والالام وقد يكون ذلك بعد فوات الاوان وبعد ان يكون قد انقطع الامل بالشفاء .

وان موضوع تصريف المياه المنزلية المستعملة هو موضوع جديد بالنسبة للقرية ، فالى الآن مازالت مياه المنازل في القرى وحتى في بعض المدن تصرف الى حفرة بجانب المنزل دون اية معالجة او تطهير .

وكثيرا ما تتسرب هذه المياه الى المنازل المجاورة او الى الينابيع وآبار الماء او تنبع على الطريق العام مسببة الروائح الكريهة

وتوالد البعوض والحشرات وانتقال الجراثيم المعدية وانتشار الامراض الفتاكة . وكثيرا ما تستعمل ايضا لري المزروعات من الخضار وتسميدها وذلك مباشرة دون ترشيح أو بعد ترشيحها ترشيحا بسيطا لا يكفي لتطهيرها ، وبسبب استهلاك هذه الخضروات امراضا عديدة وخطيرة .

وان تصريف النفايات المنزلية ليس بافضل من تصريف المياه المنزلية المستعملة . فهذه النفايات تلقى بصورة اعتباطية بجانب المنزل مباشرة ، وفي احسن الاحتمالات كوما في اطراف القرية ملاصقة للمنازل المتطرفة فتتخمر ويتوالد منها الذباب والحشرات والفئران مع ما تحمله من جراثيم تدسها لاهل القرية امراضا فتاكة تفتك بهم . وتستعمل هذه النفايات في بعض الاحيان قبل تخميرها سمادا للارض في زراعة الخضار وذلك بالنظر للنتائج الممتازة التي تعطيها كسماد عضوي طبيعي ولا يدري ابن القرية ان خطر استعمالها قبل التخمير لا يقل عن استعمال مياه المجرور للري والتسميد .

وتذبح الحيوانات لاستهلاك اللحوم في القرية امام دكان البائع او منزله وعلى جانب الطريق

مباشرة وتسيل الدم والنفايات ومياه غسيل الذبيحة على سطح الطريق بجانب المنزل غذاء للذباب والحشرات ومصدرا للروائح الكريهة والجراثيم .

واما بالنسبة الى المساكن الريفية فمن الملاحظ ان التحسن في تصميمها كان معدوما حيث حافظت على انماط وطوابع ثابتة لم تمتد اليها يد التغيير والتطوير ، متميزة بفقدانها لابسط المقومات ، فهي ليست سوى مجموعة من المباني المرتجلة السيئة التهوية والانارة ، والمسكن الفردي في حالته الراهنة لم يوفر اقل احتياجات ساكنيه ومستلزمات معيشتهم الضرورية ولم يحقق الشروط التي قصدت من اقامته للحماية من عوادي الطبيعة ، وان المسكن الفردي بعدد غرفه لم يتناسب مع عدد ساكنيه ، فالصفة الغالبة لهذه المساكن انها مبنية من الطين وتتكون من غرفة واحدة يسكنها الفلاح واسرته وتشاركه حيواناته باستثناء الحالات النادرة ، حيث يكون الفلاح مالكا لمسكنه وارضه يشترك ماشيته في حضيرة متصلة بغرفة سكنه ومفتوحة عليها وليس من نافذة للتهوية الا فتحة صغيرة في

السقف ، وان انعدام المرافق الصحية ظاهرة عامة وشائعة في الريف حيث يلبي السكان نداء الطبيعة في الفضاء خلف اكوام الفضلات على جوانب الترع . فتكون هذه الطريقة واسطة سهلة لانتشار الامراض المعدية والوبائية وبيئة صالحة لاسراب الذباب والبعوض . ان معظم قرانا لا شوارع فيها يمكن الوصول منها لاجزاء المباني المختلفة بالترتيب المألوف ، ولا ميادين تخفف من وطأة اكوام مبانيها المتراكمة من غير نظام ولا ترتيب فازقتها مقفلة النهايات منفصلة غير متشابكة اذ تصل بعض المساكن الداخلية التي خارج القرية ممرات ضيقة ملتوية مختلفة السعة فتارة تضيق الى عرض المتر الواحد وطورا متسعة للحد الذي يستغله السكان في وضع اكوام فضلات مواشيهم ، وهذه الطرق لا صيانة لها مما يجعلها مليئة بالاتربة والاوحال والفضلات من كل نوع آدمية او حيوانية او نباتية . وبهذا فهي تشكل مصدرا خطرا من مصادر الامراض وان توجيه بلوكات المساكن لم يراع فيها الدراسات اللازمة وكان في اغلب الاحيان يتم بصورة ارتجالية ، فتارة نجد الطرقات تعمل شمالية جنوبية وتارة اخرى

تعمل بطريقة مخالفة تماما (شرقية غربية) . ان هذه الحالة السيئة الكئيبة ادت الى زيادة انتشار امراض والى جعل سكان القرى ان يفكروا باستمرار بالهجرة من الريف الى المدن .

ط ـ ان عدم استتباب الامن وسيادة النظام والقانون في ريفنا لعب دورا في عدم شعور الفلاحين بالاطمئنان والاستقرار وضمان المستقبل مما حملهم على الهجرة من الريف الى المدينة .

ي ـ هجرة اعداد كثيرة من السكان الريفيين واقامتهم في المدن الدينية والتي تحتل مركزا خاصا بالنسبة للمسلمين ، فيتمثل نمط هذه الهجرة بانتقال قسم من الريفيين واستقرارهم في هذه المدن بسبب العامل الديني اذ يعتبر البعض سكنى هذه المدن زيادة في التقوى ، او نتيجة لتوفر فرص العمل النسبية التي تؤمنها الوظيفة الدينية حيث تؤم هذه المدن مئات الالوف من الناس سنويا للزيارة ، خصوصا وان قيام الريفيين بهذه الزيارة في مواسم خاصة من العام يجعلهم اكثر الفة لظروف المدينة ومعطياتها الحضرية

وبالتالي تزداد رغبتهم في سكناها حينما يقررون ترك الريف بسبب او آخر .

ك ـ نظام التجنيد الاجباري ـ يعمل على تسهيل المواطنين الريفيين على طريقة جديدة في الحياة تختلف عن حياتهم السابقة فمعسكرات الجيش عموما توفر لهم بعض الامتيازات المدنية في المأكل والملبس والاقامة بالنسبة لظروفهم وحياتهم في الريف وفي المعسكرات الاسبوعية او الاعياد يسمح لهم بارتياد المدن القريبة وهذا مما يجعلهم يحتكون بحياة المدينة . اضافة الى ان حياة العسكر تؤمن فرص الاختلاط الكامل بين الجميع ريفيين أم مدنيين . ومن الممكن تجديد عقودهم في الجيش مع الترقيات المستمرة وزيادة رواتبهم كل ذلك يجعل من ابناء الريف الشباب ان يقارنوا حياتهم الجديدة هذه مع حياتهم السابقة في الريف وهذا مما سيدفعهم الى البقاء في المدينة حتى لو لم يجددوا عقودهم في الجيش خصوصا وانهم قد اكتسبوا خبرات جديدة وتعلموا بعض الحرف مثل (قيادة السيارة او بعض مبادىء الميكانيك او النجارة وغيرها) اثناء فترة الخدمة مما جعلهم يأنفون العمل الزراعي ، هكذا يحاول

الفلاح الاستقرار في المدينة والاشتغال بمثل هذه الحرف ومن ثم جلب عائلته للاقامة معه .

ل ـ انتشار الحرائق ظاهرة واضحة في الريف وهي تتكرر باستمرار وينتج عنها علاوة على الخسائر المادية تشريد الاسر ووفاة بعض الاشخاص وهذا يؤدي الى ان يترك الريفيون قراهم ويستوطنوا المدن . **العوامل التي** تساعد على انتشار الحرائق في الريف هي :

١ ـ تلاصق مباني القرية بحيث اصبحت جميع اسطح مساكنها عبارة عن سقف واحد متصل مغطى بمواد الوقود القابلة للاحتراق (الاحطاب والقش والتبن) .

٢ ـ ضيق طرقات القرية وتعرجها مما يعطل وصول وسائل الاطفاء .

٣ ـ عدم تعميم مخفيات الحريق بالقرى .

م ـ هناك عقبات حدت من نشاط مشروعات **تخطيط القرى وادت الى عدم استكمالها :**

١ ـ عدم وجود خطة شاملة متكاملة للنهوض بالريف وعدم وجود ارتباط وتناسق بين الجهود القائمة على تحسين المستوى العام للاسرة سواء من الناحية

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية او الجهود الاخرى المماثلة لتخطيط القرية وتحسين المسكن الريفي .

٢ ـ تعدد الجهات والهيئات التي تشرف وتقوم بتنفيذ مشروعات تخطيط وتعمير القرى مما ادى الى تباين المشروعات وتعددها وتكرار الاخطاء بها نتيجة قيام كل هيئة بعمل البحوث منفردة وضع البرامج في مجال اعمالها دون وجود اي رابط بينها .

٣ ـ لم يقبل الساكن فكرة الافران المجمعة محافظة على عاداتهم واسرارهم الخاصة وتبين ان المساكن التي لم تبن في حجراتها افران فان السكان قاموا ببنائها تحت الجزء المسقوف في الحوش . وهذا يعني النقص في الاتجاه للدراسات الموضوعية لمشاكل الفلاح وظروف معيشته (الاجتماعية والاقتصادية ومدى التطور الذي يجري فيه والاسس التي يجب اتباعها لتطوير القرية والمسكن) وبدل المحاولات لايجاد حلول لها . واعطاء الاهمية الكبيرة الى اخذ اراء الفلاحين عند دراسة التصميمات الهندسية كي يصبح المسكن وافيا بالغرض وبتحقيق استجابة السكان للمساكن الجديدة .

٤ ـ عدم وجود قوانين منظمة للتخطيط والتعمير في الريف وانعدام الاشراف الفني على البناء والتعمير في القرى مما ادى الى تعقد المشكلة نتيجة النمو الخاطىء فيها .

٥ ـ عدم وجود معايير في المجالات المختلفة والعناصر اللازمة لتخطيط القرى والمسكن الريفي مما ينتج عنه اختلاف كبير بين التي تمت دراستها من ناحية الكثافة ومنشآت الخدمات العامة ونماذج المساكن الريفية .

٦ ـ قلة الجهود التي بذلت لمتابعة المشروعات في الريف حتى يمكن الاستفادة من الخبرات التي تظهر بعد تنفيذها ومراعاة تلافيها في المشروعات مستقبلا .

ان الاحياء الشعبية التي يؤمها سكان الريف المهاجرون الى المدن مثل الثورة في بغداد وغيرها من

الملاحظ ان ارتفاع دخل هذه الاسر واحتواء مساكنهم على بعض وسائل الترفيه كالراديو والتلفزيون وما الى ذلك واقتناء نسائهم الحلي الذهبية والمصوغات كل هذا مما يشجع على عدم تركهم المدينة وتشجيع بعضهم على الهجرة اليها ، اذ ما تلبث ان تصل انباء نجاح المهاجرين الى ذويهم واصدقائهم في قراهم حتى تبدأ الهجرة في الانتشار بين الاقرباء المقربين الذين يحاولون التجمع سويا وفي مكان واحد في هذه المناطق الجديدة مما ادى الى عدم استيعاب الدور التي يسكنونها ومن جراء هذا تتميز مساكنهم بسوء الاحوال السكنية في هذه الاحياء ويتضح ان عدد الاسر يتضاعف من سنة الى اخرى وان حركة البناء لم تجار هذه الزيادة مما اضطر اصحابها الى اجراء تغييرات جوهرية في المساكن القائمة بعمل تعديلات داخلية لزيادة عدد الغرف وتقسيم الغرفة الى اثنتين واستغلال مساحة الدار والمطبخ والحمام لتوفير السكن وبطبيعة الحال ان هذا يؤدي فعلا الى عدم توفر السكن الصحي ، والريفيون يجابهون تطورا في عاداتهم ، فالاشخاص الذين ينتقلون من مجتمع الى مجتمع جديد يتعرضون لتفاعل غير مباشر . فهم يجدون انفسهم في ظروف معيشية جديدة وفي بيئة تختلف عن بيئتهم الاصلية وما دام مجتمع المدينة الحديثة اكثر رقيا وتطورا ، فلابد ان يؤثر في تغيير العادات التقليدية الاجتماعية للمهاجرين . ومنه ازدياد اهتمامهم بالنظافة والعناية بالصحة ، كما ان توفر الخدمات الصحية وظروف العناية العامة يضيف سببا آخر لانخفاض معدلات الوفاة اجمالا .

يجابه الريفيون اذا تطورا ديموغرافيا جديدا بقدومهم الى المدينة ويتميز هذا التطور بانخفاض نسبي في معدلات التوالد ، حيث ان ظروف عدم الاستقرار الناتجة عن وضع التنقل وتغير المسكن ، لا تشجع نفسيا على الانجاب حتى بالنسبة للسكان الذين يصطحبون عائلاتهم ولكن يرتفع تدريجيا مع تحقق عنصر الاستقرار الزمني ، هذا الى جانب هبوط مستمر في معدلات الوفيات وبدرجة اكبر من هبوط الولادات . فمن هذا يظهر ان الزيادة الطبيعية للسكان المهاجرين تنقص معدلاتها في البداية ولكن هذه المعدلات لا تلبث ان تعود الى الارتفاع من جديد وبدرجة اعلى احيانا مما كان عليه بالاصل في مناطقهم الاولى ، وهكذا تبقى مسألة التضخم السكاني قائمة تزداد تركيزا وشدة في هذه المدن . وان حركة البناء لم تجار هذه الزيادة مما اضطر اصحابها باجراء تغييرات جوهرية في المساكن القائمة بعمل تعديلات داخلية لزيادة عدد الغرف

وبطبيعة الحال ان هذا يؤدي فعلا الى عدم توفر السكن الصحي . فلهذا نجد ان حدوث وانتشار الامراض المعدية التي توجد جراثيمها في البيوء مثل السل الرئوي والسعال الديكي والدفتريا ... الخ تكون على درجة اعلى في مناطق الثورة والشعلة مقارنة بالمناطق الاخرى المتطورة من مدينة بغداد . وفي عام / ١٩٦٦ انتشر مرض الكوليرا في بغداد فقد وجدنا ٣٣ر٢٪ من حالات الكوليرا التي حجر عليها طبيا في منطقتي الثورة والشعلة رهي معروفة بكثافة سكانها وبانخفاض المستوى الصحي فيها . فلقد لوحظ عند انتشار وباء السحايا الدماغية سنة ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ان اكثر الاصابات واشدها وطاة حدثت في منطقة الثورة والشعلة والاحياء السكنية المزدحمة الاخرى من بغداد وسجلت الثورة وحدها ١٥٪ من جميع الاصابات . وفي عام ١٩٧١ لوحظ اثناء الدراسة لاصابات الاطفال بالشلل في بغداد انه من مجموع (٦١٠) / اصابة ساهمت منطقة الثورة وحدها في (١٤٥) اصابة اي ما يعادل ٢٤٪ من مجموع الاصابات ، بينما مناطق اخرى كالعلوية والكرادة الشرقية والزعفرانية لم تتعد الاصابات فيه عن واحدة او اثنتين .

ومن هذا نجد ان هناك تفاوتا كبيرا في مجتمعنا بين الريف والمدينة من ناحية التخلف المريع في مختلف المجالات وهذا يجرنا الى نوع من الطبقية المقيتة ويخلق لدى الفئات المتخلفة روح الكراهية والعداء نحو الفئات الاخرى ويسبب تفككا وتنافرا بين اجزاء المجتمع مما يسيء الى الوطن ووحدة ابنائه والى طاقتهم على العمل معا في سبيل نهضته واعلاء شانه .

والقرية التي تكون بمجموع ساكنيها نسبة كبرى من سكان وطننا يمثلون طاقات بشرية وانسانية عظيمة والتي تكون بمساحاتها الواسعة مصدرا للثروات والطاقات الطبيعية الثمينة ، هذه القرية في وضعها المتخلف ، تحتاج الى عناية المسؤولين في كل بلدنا واهتمامهم لدراسة مشاكل واسباب تخلفها ووضع الخطط الكفيلة بحل هذه المشاكل والنهوض بالقرية الى المستوى الذي يجعل منها عضوا نشيطا وتافعا في بناء المجتمع الفاضل . ان حالة القرية في اوضاعها الحاضرة تجعل منها عضوا نسيفا او اشد في مجتمعنا ويجعل منها حملا وثقلا على هذا المجتمع يشد به الى الوراء ويؤخر تقدمه ونهوضه . وفي نظرنا ان مجتمعنا لن يستقيم حاله ويسير في دروب التقدم مازالت فيه اجزاء متطورة واجزاء اخرى متخلفة

وما زال ابن المدينة ينعم نسبيا بالرزق والخير واسباب كسب العيش والرفاهية وابن القرية محروما منها لا يملك مقومات العيش الهانيء المطمئن .

ان المسؤولية الكبرى التي تقع على المسؤولين في بلدنا والتي يجب ان تستأثر باهتمامهم وعنايتهم هي النهوض بالقرية الى مستوى يتناسب مع مستوى المدينة بحيث يشعر كل مواطن انه ينعم بخيرات بلاده فلا يبخل عليها بالعطاء ويناضل من اجل اعلاء شأنها .

الوسائل الفعالة للتقليل من نزوح سكان القرية

هذه المشكلة يعانيها قطرنا العراقي والاقطار النامية الاخرى في الوقت الحاضر بسبب التحول الحضري ولا يمكن معالجتها معالجة جذرية وفعالة بوضع حواجز او فرض قيود معينة وانما لابد من معالجتها بدراسة كاملة دقيقة لاسباب وقوى الطرد واماكن واسباب قوى الجذب الموجودة حاليا والتي تدفع الى الهجرة المستمرة وتشجعها ومن هذه الدراسات توضع السياسة العامة التي تؤدي الى انشاء مراكز الجذب الجديدة بفتح افاق جديدة للعمل والحياة المناسبة في اماكن مختلفة من البلاد .. ويتبع هذا اعادة توزيع الصناعات والقوى العاملة على الاقاليم وبذلك توجه سياسة ثابتة لتوزيع السكان الحالي والمستقبل مما يتضمن ثبات معدلات الزيادة السكانية في مناطق الدولة المختلفة وما يتبع ذلك من استقرار اقتصادي واجتماعي وعمراني لهذه المناطق .

بعد ان استعرضنا اسباب الهجرة ونتائجها نرى ان الوسائل الفعالة لتقليلها هي معالجة اسبابها . ولهذا نقترح ما يلي :

١ ـ اعتماد التخطيط الاقليمي كاساس لتخطيط القرية .

التخطيط عبارة عن اسلوب علمي للتفكير يستمر يوما بعد يوم . يبدأ بوجود مشكلة تدرس وتوضع لها بدائل من الحلول المرادفة يختار احداها وينفذ ثم يقيم هذا الحل بعد تنفيذه . وتشتمل عملية التخطيط على دراسة ثلاثة عناصر رئيسية . المكان والسكان والعمل . وبهذا يتكون التخطيط الشامل من ثلاثة انواع من التخطيط : طبيعي واجتماعي واقتصادي . وقد يكون هذا التخطيط على مستوى مدينة او قرية فيسمى تخطيط محلي او على مستوى جزء من الدولة اكبر من المدينة فيسمى تخطيط اقليمي او على مستوى الدولة ككل فيسمى تخطيط قومي وبهذا يكون التخطيط الشامل ثلاث مستويات .

التخطيط الاقليمي هو حلقة الوصل بين التخطيط القومي الذي ترسم فيه الدولة سياستها العامة وبين التخطيط المحلي على مستوى المدينة او القرية . وكما ان التخطيط الاقليمي يرسم هذه

الصلة او هذه العلاقة فهو في نفس الوقت يرسم النظام الذي يربط التجمعات السكنية المختلفة في الاقليم ويعطي كلا منها وظيفتها الخاصة .

ويحدد التخطيط الاقليمي الخطوط العريضة التي توجه نمو الاقليم وتطوره اقتصاديا واجتماعيا خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط ويتم ذلك عن طريق الترابط والتكامل بين ما تسفر عنه دراسات لعديد من العناصر الاساسية الخاصة بكل اقليم كالبيئة الطبيعية (جغرافية ، طبوغرافية ، جيولوجية ، مناخية) ومصادر الثروة والقوى المحركة كمساقط المياه وشبكات الري والصرف وشبكات النقل التي تربط بين مراكز الانتاج والتوزيع وكذا المراكز العلمية والثقافية كما تشتمل هذه العناصر على السكان ، تعدادهم نموهم ، تحركاتهم الى آخره .

ولهذه الدراسات الاقليمية اهمية بالغة في اعداد وتطوير المخطط القومي والمحلي ، اذ تقتضي بالنسبة للمخطط القومي الشامل ـ تحقيق ترابط خططه الخاصة بالتوزيع الجغرافي لمراكز التجمعات وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة مع نتائج الدراسات الاقليمية في المجال ذاته اذ منها تتكشف طبيعة وخصائص وامكانيات الاقاليم

المختلفة في الدولة . اما بالنسبة الى المخطط المحلي للتجمعات البشرية ـ حضرية كانت ام ريفيـــة ـ فيعتبر التخطيط ـ الاقليمي اساسا له ، اذ انه يحدد احجاما تبلغها هذه التجمعات على مدى فترة زمنية معينة تبعا للانشطة الاقتصادية والعمالـــة اللازمة لها ، وكل ذلك وفقا لما يحدده التخطيط الاقليمي الذي تقع هذه التجمعات في نطاقه .

وان التخطيط المحلي ـ هو بوتقة التخطيط ـ والمستوى المحصلة لمستويات التخطيط المختلفـة باعتبارها ان التخطيط بمستوياته المختلفة يهدف الى رفع مستوى (المعيشة) للانسان وللفرد بالمجتمع وان المدينة والقرية هي مجال التخطيط المحلي ـ هي المأوى لهذا الفرد وهذا الانسان .

والقطر العراقي من الضروري القيام بتقسيمه الى اقاليم على اساس ثرواته الطبيعية والبشرية والمادية ومدى الاستفادة منها وعلى الهدف من التنمية وعلى الوحدة الجغرافية والتكامـــل الاقتصادي والتجانس الاجتماعي ووحدة المشاكل التي يتميز بها الاقليم . وعند اختيـــار المقترح المناسب فانه يجب تشكيل لجنة تمثل فيها كـــل وزارات الخدمات والانتاج والامن والدفاع تقوم باجراء الدراسات المختلفة وتقييم جميع المقترحات

الموضوعة من المتخصصين والعلمـــاء والخـروج بتقسيم اقرب ما يكون الى الواقع يمكن ان تسير عليه الدولة في تنمية المناطق المتخلفة بها والنهوض بالريف العراقي وحل مشاكل الحضر .

وبعد تقسيم القطر الى اقاليم تخطيطيـــة تشكل الدولة لجان تخطيطية رئيسيـــة علـــى المستويات الثلاث : القومي والاقليمي والمحلي . وقد تسمى هذه اللجان مجالس او هيئات تخطيطية او ماشابه ذلك وقد يحتاج الامر بجانب هـــذه اللجان الثلاث الرئيسية انشاء لجان تخطيط فرعية على مستوى المحافظة او مستوى المركـز الاداري مثلا حسب ظروف الاقليم .

ويمكن تلخيص تشكيل واختصاصات هذه اللجان الثلاث الرئيسية كالآتي :

١ ـ اللجنة العليا للتخطيط القومي

تشكل اللجنة من الاخصائيين في التخطيـــط والهندسة والزراعة والاقتصاد والتعليم والصحة والامن وغيرهم . ويكون لها صفـــة الاستقـــلال والاستقرار . تختص برسم السياسة العامة للدولة لتحقيق رفاهية المجتمع العراقـــي مثل رســـم السياسة العامة للزراعة والصناعـــة وتوزيـــع السكان ـ على ان تقوم وزارة التخطيط بترجمة

هذه السياسة الى مشروع تخطيط قومي شامل للدولة ككل . وتشكل لجان فرعية هي اللجنة الطبيعية واللجنة الاجتماعية واللجنة الاقتصادية ولجنتين فرعيتين احدهما تمثل فيها القوات المسلحة .. والثانية اللجنة السياسية . ويمكن للجنة الرئيسية الاستعانة بلجان اخرى اذا تراءى لها ذلك .

٢ ـ لجان التخطيط الاقليمي

تشكل لجنة تخطيط بكل اقليم من اقاليم الدولة من ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة واساتذة الجامعات ومن اهل الخبرة . وتختص هذه اللجنة برسم السياسة العامة للنهوض بالاقليم وتنمية ثرواته الطبيعية والبشرية والمادية وتحشير مشروع التخطيط العام له في اطار السياسة العامة التي ترسمها اللجنة العليا للتخطيط القومي كما تقوم بعمل الدراسات التفصيلية واعداد البرامج الزمنية لتنفيذ المشروعات ووضع الحلول للمشاكل العاجلة وغيرها من الاختصاصات الاخرى حسب ظروف الاقليم .

٣ ـ لجان التنظيم المحلي

تشكل لجنة تخطيط محلي بكل مدينة او مجلس قروي تختص بتخطيط المشروعات الخاصة

بالمدينة او القرية كما تختص بتشكيل البيئة الطبيعية عن طريق التحكم في استعمالات الارض والحد من سوء استعمالها .

ولما كانت عملية تقسيم القطر العراقي الى اقاليم تخطيطية تحتاج الى مسح شامل واجراء الدراسات المختلفة وتقييم الاقتراحات التي يقدمها اهل الخبرة في هذا المجال . ولما كانت هذه العملية تحتاج بعض الوقت وان البدء في مشروعات تنمية القرية لا تحتمل التوقف فانه يمكن في الوقت الحاضر اعتبار المحافظة كاقليم وتشكيل لجان التخطيط الاقليمي على هذا الاساس لتقوم بالدراسات المختلفة لاعداد مشروعات التنمية للقرى الواقعة في دائرتها . على ان يستفاد من هذه الدراسات في عملية تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية .

لذلك فان من الضروري كاساس لاعمال التخطيط القروي :

١ ـ الاستعانة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة باكملها على ان تستكمل وتنظم في خرائط وجداول بحيث تسهل مهمة التخطيط للقرية .

ب ـ تجري او تستكمل الدراسات التي تخدم الاغراض المباشرة للتخطيط من الناحية الهندسية ولهذه الدراسات غرضان :

ـ تقرير مبادىء عامة بالنسبة لتخطيط القرية .

ـ انشاء تخطيط توجيهي لكل قرية .

وفيما يلي الخطوط العريضة لهذه الدراسات

ـ اجراء تصوير من الجو لجميع القرى (وذلك لعدم وجود خرائط مساحية لمعظم القرى).

ـ تجميع وتنظيم واستكمال البيانات عن كل قرية (من حيث تكوينها السكاني مصادر ارتزاق السكان وخصائص الموقع الجغرافي وغير ذلك من البيانات المميزة) .

ـ اجراء دراسة تحليلية لعدد من القرى بحيث تمثل كل منها نوعا معينا من القرى ويكون الاختيار على اساس وجود خواص معيشة لكل منها وبحيث تكون المجموعة المختارة موضوعا للدراسة التحليلية ممثلا تمثيلا كاملا لسائر القرى .

ـ استنباط اسباب تكوين القرية العراقية على الصورة الحالية عن طريق بحث ـ الصورة التي كانت عليها القرية في حقب مختلفة (وبقدر الامكان) .

متى كانت في اوج ازدهارها ؟ ولماذا ؟ متى كانت في الحضيض ولماذا ؟ وما هي كيفية تطور طريقة البناء في القرية ؟ متى زادت رقعتها ولماذا ، ما كمية الزيادة ؟

ـ اجراء دراسة لكل قرية من هذه النماذج . طريقة الدراسات التي تجري لكل من هذه القرى (يستفاد منها فيما بعد كنموذج لدراسة سائر القرى) ونعرض هنا الصورة التقريبية التي تدرس بها كل قرية على حدة .

ـ استطلاع القرية ومواقعها .

ـ تسجيل معالمها وهيكلها في خرائط وجداول السكان ، وان يتقبل التغييرات التي تمليها اعتبارات قد تنشأ فيما بعد ، ويحدد التخطيط التوجيهي لكل قرية النقط الاتية :

ـ تسجيل تطور القرية . الموقع الجغرافي ـ مواصلاتها . الطرق الزراعية ، مجاري الري .

ـ مجاري الصرف الحالية والمنشودة

ـ تسجيل الصالح المنشود ابقاؤه وغيره الذي يجب تعديله او الغاؤه

ـ دراسة تحليلية لتكوينها السكاني .

— احصائيات سكانية ، يتكشف منها جميع انواع الاسر الموجودة .

— تحركات السكان بالقرية ومحيطها واسبابها ، تحركاتهم في نطاق الدولة كلها (الاستقرار احتمالات المستقبل بالنسبة لعدد سكان القريـــة) .

— دراسة مصادر العمل والارتزاق ودخل سكان القرية المالي واحتمالات المستقبل في الزراعة والصناعات الريفية وغيرها في نطاق الدولة كلهـــا .

— تسجيل طابع الحياة وعـــادات الســـكان الاجتماعية .

— تسجيل احتياجات القرية للخدمات والمرافق العامـــة .

٢ — نرى عدم الســـماح في المـــدن الكبيرة « ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة او أكثر » بناء وانشاء معامل صناعية جديدة وتوسيع القائمة منها وغيرها من الابنية التي تساعد على الهجرة لهـذه المدن عدا تلك الصناعات والمعامل التي لها علاقة مباشرة بتقديم الخدمات للســـكان وبنـــاء المدينـــة (كالصناعات الغذائية والانشائية ومرافق عامـــة لخدمة المدينة) وغيرها . وعندما تكون الضرورة م

الناحية التكنيكية والاقتصادية لبنـاء المعامـــل الصناعية فيتم ذلك على ان تكون لهذه المعامل صلة انتاجية مع تلك المدينة ويجب ان تشيد هـــذه المعامل في مدن خاصة تدعى المدن التابعة وكذلك يسمح بتوسيع المعامل القائمة كما في الحالـــة السابقة على ان لا يؤثر هذا على زيادة عدد الكوادر لهذه المدينة بصفة عامة .

٣ — علينا وضع مجموعة من السياسات التي تشجع عن عمد على تنمية المدن المتوسطة والصغيرة الحجم القائمة . فالى جانب كونها الضمان الاقتصادي لنجاح الاجراءات الوقائية ستحقق هذه المجموعة من السياسات الاهداف التالية :

أ — جذب بعض السكان من المدينة الكبيرة الـى المدن المتوسطة والصغيرة الحجم .

ب — امتصاص سيل المهاجرين الريفيين وبالتالي تطويق ذلك السيل ومنعه من مضاعفة متاعب المدينـــة الكبيرة .

جـ — جعل المدن متوسطة الحجم مراكز ملائمـــة مما قد يؤثر ايجابيا على المناطق المحيطة بها فـــان التحضر كاسلوب للحيـــاة يمكن ان يتم بصـــورة اكثر نجـــاحا كمـــا يمكـــن ان يشـــمل قســـما اكبر

من السكان من خلال تلك المراكز الاقليمية .
يجب توخي الحذر في تطبيق هذه الاستراتيجية الوقائية بحيث لا تترك هذه المدن متوسطة الحجم لكي تنمو في احجام مماثلة لبغداد . فقد اظهرت دراسات حديثة ان المدن ذات ٢٠٠ر٠٠٠ الى ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة تعطي افضل مستوى في سهولة الادارة فضمن هذا الحجم يمكن تقديم جميع الخدمات الاساسية والمرافق والخدمات الترفيهية وحتى النشاطات ذات الصفة الخاصة باقل التكاليف وفوق ذلك الحجم يظهر ميل لازدواجية (معظمها ضائع) . كما سيظهر اختلال قطاعي على درجات متفاوتة اذا تضاعف ذلك الحجم (١ر٠٠٠ر٠٠٠) لغرض تحقيق التنمية الكاملة للمدن متوسطة الحجم علينا القيام بالاجراءات التالية :

ا ـ اقامة جميع الصناعات الثقيلة والمتوسطة الجديدة قرب المدن متوسطة الحجم .

ب ـ تجنب تركيز الدوائر الحكومية والاجهزة الادارية في العاصمة ونقل بعضها الى هذه المدن المتوسطة .

جـ ـ فتح جامعات جديدة او انشاء فروع للجامعات القائمة في الاقاليم .

د ـ اعطاء الافضلية لهذه المدن في برامج تنمية الخدمات الاجتماعية والمرافق (مثل الاسكان ، الصحة ، والنقل) او على الاقل فانه يجب العمل على ان تكون حصة الفرد في ميزانية الدولة مساوية لمثيله في العاصمة .

هـ ـ ليس من الواقع ان نامل في منع نمو المدن الكبرى كلية . فلو تناسينا هذه الحقيقة فانه امر ممكن وملح ايضا ابطاء معدل نموها الى ٣ في المائة بدلا من المعدل الحالي المرتفع البالغ ٥ر٤ ـ ٦ في المائة سنويا . ونعتقد ان هذا ضروري لكافة المدن التي يبلغ حجمها الان ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة او اكثر . فان مثل هذا الاجراء بالنسبة الى مدينة بغداد يعتبر ذا اهمية قصوى ... السؤال هنا بالطبع هو كيف يتحقق ذلك ؟ هناك عدة اجراءات مباشرة او غير مباشرة يمكن تطبيقها تتراوح بين تشريعية الى محفزات ذات اثر سلبي لا تشجع على الهجرة الى المدن الكبيرة فحسب بل تساعد على الهجرة منها ايضا على سبيل المثال : ـ

ـ العمل على تحديد نوع الاقامة : ونعني بتحديد نوع الاقامة تحديد الموقف الاتي للشخص من المحل

الذي يروم الذهاب اليه تماما كما يفعل القانون اتجاه الاشخاص الذين يرغبون السفر الى خارج العراق فاما لغرض السياحة ، الدراسة ، العلاج والاستشفاء ، الايفاد او التعاقد الخ ولهذا الغرض يمكن تزويد الاشخاص (بوثائق سفر اقليمية) يدون فيها كل المعلومات الممكنة عن الشخص وطبيعة سفرته . وهذا الامر من الاجراءات الضرورية التي تحتمها المصلحة العامة والتي لجات اليها كثير من الدول في اولى مراحل نموها . ان تطبيق هذا الاقتراح يتم بالتعاون بين كافة الاجهزة الحكومية المعنية في المحافظات ، فمثلا يتم تنسيق شامل بين جميع مكاتب التشغيل في المحافظات لتنظيم حركة التشغيل والاستخدام بين مختلف الاقاليم .

ـــ العمل على تحديد فترة الاقامة : ونعني بذلك تحديد الفترة الزمنية التي يرغب الشخص بقاءها في المحل الذي يروم الذهاب اليه . فاذا تجاوزها يحق عليه مثلا غرامة يومية تصاعدية تبدا مثلا من ٢٥٠ فلسا ، لليوم الواحد وتزداد بمعدل مائة فلس لليوم الاضافي وهذه الغرامة بمثابة مشاركة الفرد في التكاليف المادية التي تتحملها سلطات البلدية لقاء بقائه عبئا على خدماتها .

ـــ تخفيض الضرائب بشكل محسوس في المدن المتوسطة والصغيرة

التثقيف والاعلام : ان لدور التثقيف والاعلام اهمية بالغة في تحديد الهجرة الداخلية وذلك بالعمل على تثقيف الجماهير وتعليمها بالسير قدما في سبيل محو الامية وبالتالي استخدام مختلف وسائل الاعلام في تبيان الهجرة واثارها السيئة على مختلف نواحي الحياة في القطر .

٤ ـ يجب اقامة الصناعات المتوسطة والخفيفة بين المدن الصغيرة القائمة والريف كجزء من خطة لتصميم التصنيع وتجنبا للتركيز الحضري ، مما سيجلب قسما من سكان الحضر (الفنيين) قريبا من المناطق الريفية مقللا بذلك شقة الانفصال (وغالبا التضارب) بين طبقة الفلاحين والمدينة كما سيهيء توزيعا منتظما للسكان والثروات المادية اذ انه سيقرب المدينة من الفلاحين وسيوفر لبعض ساكني المدن (الذين يذهبون هناك) خير ما في القطر مناطق خضراء وهواء نقي .

٥ ـ ان الفلاح عادة شديد الحساسية قليل الاطمئنان والثقة بنفسه وبمن حوله . لذلك كان من الضروري عند اتخاذ اي خطوات ايجابية للاصلاح العمراني في الريف تحديد وسائل هذا الاصلاح على اساس :

أ ـ ملاءمتها لطبيعة البيئة الريفية والفلاح والتطور الطبيعي للمجتمع الريفي .

ب ـ ملاءمتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الريف .

جـ ـ مرونة الخطة بحيث يمكن تطويرها ، ان يكون التخطيط شاملا لجميع نواحي الاصلاح بحيث يحدد الاهداف الحالية والمستقبلية مع تنسيق الخدمات المختلفة ووضع البرامج الزمنية للتنفيذ مع تحديد اولويات واسبقية لتنفيذ المشاريع الهامة .

كما يجب ان يكون متكاملا من حيث تحديد المساحات اللازمة لمباني الخدمات والساحات واماكن الترويح والمساكن وارتباطها ببعضها البعض والصلة بين المسكن ومكان العمل سواء في المزرعة او المصنع القريب . ويلزم ان تكون خطة الاصلاح مرنة بحيث يمكن ادخال تعديلات عليها بما يتمشى مع مصلحة الجماعة ومناسبة الظروف التي دعت للتعديل .

٦ ـ رفع مستوى الحياة في القرية بصفة عامة وتوفير الخدمات الضرورية الواجب توافرها لخصها فيما يلي :

ا ـ خدمات المرافق العامة وتحسين البيئة وتشمل توفير مياه الشرب ودورات المياه والمغاسل والحمامات العامة وردم البرك والتخلص من القمامة والعمل على تصميم الحظائر المجمعة ومخازن السماد العضوي واماكن الذبح والوحدات البيطرية .

ب ـ خدمات صحية وتشمل مكاتب الصحة والمجموعات الصحية ونقط الاسعاف ومراكز رعاية الطفل .

جـ ـ خدمات اجتماعية ـ وتشمل دور العبادة والنوادي والساحات الشعبية ومركز اجتماعي يتألف من :

١ ـ قاعة كبيرة للاجتماعات العامة تستعمل في الافراح والمآتم وفي عرض الافلام الارشادية ولاقامة الحفلات الفنية الشعبية المحلية .

٢ ـ غرفة للمطالعة توجد فيها الكتب والمجلات والصحف اليومية .

٣ ـ قاعة فيها مختلف ادوات التسلية وراديو لسماع الاخبار والموسيقى .

د ـ خدمات تعليمية وثقافية وتشمل المدرسة الابتدائية والمدرسة الاعدادية والمعارض والمكتبات .

هـ ـ خدمات الامن والمباني العامة وتشمل نقطة الشرطة ونقط المطافيء ودار المجلس القروي .

و ـ خدمات اقتصادية وتشمل السوق المحلي والجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية ومخازن المحاصيل .

ز ـ توصيل القرية بالمدينة لكي لا تبقى مناطق معزولة عن المدينة وتأمين المواصلات على هذه الطرق بصورة منتظمة من قبل الدولة .

ح ـ وضع تصاميم اساسية للقرى على اسس حديثة . ان التوسع العشوائي للقرى في جميع الاتجاهات دون وجود مخطط يعتمد عليه يؤدي الى تعقيد عملية التنظيم في المستقبل ويكبد الدولة المبالغ الطائلة لايصال الخدمات والمرافق العامة من طرق ونقل مشترك ومجاري ومياه شرب وكهرباء وتلفون وغيرها الى البيوت الجديدة المتناثرة وسن الافضل في تنظيم القرية اللجوء الى مناطق جديدة ملاصقة للقرية القائمة تكون خالية من البناء وتخطيطها وتنفيذ مشاريع الافسرازات وتجهيزها بالطرق والارصفة والساحات والحدائق العامة وبقية المتطلبات لجعلها مركزا جاذبا للسكان اليها بهذه الوسيلة نخفف الضغط عند الوسط المكتظ الذي يصبح تنظيمه وتحسينه ممكنا في المستقبل .

ط ـ تأمين مركز للبريد والبرق والهاتف .

ي ـ تشجيع الاندية الرياضية وتنظيمها وتزويدها بالتجهيزات الحديثة والارشاد اللازم وانشاء المسابح الشعبية في الشواطيء .

٧ ـ تنظيم حملات الارشاد في القرى وعرض الافلام التطبيقية عن الوقاية الصحية والنظافة ويفترض اعادة هذه الحملات بصورة منتظمة فالتكرار كفيل بارساء هذه الافكار وترسيخها في اذهان ابناء القرية وحملهم على العمل بموجبها . اما القيام بالحملة مرة واحدة وبصورة عابرة او الاكتفاء بالنصح والكلام فقط دون الاعمال التطبيقية من ذلك لن يعطي النتائج المنشودة .

٨ ـ تأمين وسائل التطبيب :

ا ـ تأمين مستوصف في كل قرية تقوم على خدمته ممرضة تكون بالوقت ذاته قابلة قانونية تقيم عند الضرورة وتؤمن العناية الطبية فيه من قبل الطبيب خلال النهار .

ب ـ انشاء مستشفى صغير للامراض العادية والتوليد في كل مجموعة من القرى وفي منطقة متوسطة سهلة المواصلات بالنسبة لهذه المجموعة

ج ـ انشاء مستشفى عام في مركز كل محافظة مجهز بكافة المعدات والوسائل الحديثة .

د ـ تشجيع الاطباء على البقاء والعمل في القرى ومساعدتهم من قبل الدولة وتأمين السكن اللائق لهم .

٩ ـ تخصيص الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ مراحل الخطة الشاملة في الريف والتي تتناسب مع ضمان المشكلة مع الالتزام بصرفها في الاغراض المخصصة لها ، اذ ان مشروعات تخطيط القرى والاسكان الريفي تختلف عن غيرها من المشروعات في انها في حاجة ماسة الى اعانة مباشرة من الدولة نظرا للحالة الاقتصادية في الريف .

١٠ ـ عمل الابحاث والدراسات الشاملة (الاجتماعية ـ الاقتصادية الطبيعية ... الخ) اللازمة لجميع موضوعات وعناصر تخطيط القرية والمسكن الريفي حتى نتلافى الارتجال في الدراسة والتنفيذ وتشمل :

أ ـ دراسة المساكن الحالية ووضع سياسة اقتصادية لتعديلها بما يتمشى مع قواعد الصحة العامة ورفع المستوى الصحي والاجتماعي .

ب ـ المسكن الريفي الجديد المبسط الملائم لاقتصاديات الفلاح وحالته الاجتماعية وطريق امتداده او توسعه مستقبلا وذلك في

مختلف المناطق بمختلف المستويات .
ودراسة طرق تجميع هذه المساكن .

جـ ـ دراسة الاسس العملية الملائمة لموضوع الحظائر .

د ـ دراسة الاسس العملية لتجميع الوقود والاحطاب التي لايستغني عنها الفلاح وذلك يستلزم دراسة موضوع هام وهو مقاومة الحرائق بالريف .

هـ ـ دراسة دورة المياه الملائمة بالمسكن وكذلك الفرن ووسائل اعداد الاطعمة .

و ـ دراسة تحسين ارضية المسكن (الارضيات الصلبة والارضيات الرخوة .)

ز ـ ان اهم ما يطلبه الفلاح ويحتاجه هو ان يتخلل مسكنه الريفي (الشمس والهواء) وان يستنشق هواء نقيا خاليا من رائحة روث البهائم فالاشكال الهندسية التي يضعها له المهندس المعماري اومهندس تخطيط القرية والتي على شكل حرف او ما شاكل ذلك لمجموعة ما من المساكن سوف تحرمه من ذلك وربما يتكون عند ملتقى هذه المجموعات بعضها ببعض اركان لا يعلم احد كيف يكون مصيرها ، فيتحايل عليها المصمم بحلول ربما

لا تتفق مع ابسط قواعد التصميم الهندسي .

فنرى انه يجب مراعاة ما يلي :

ـ البساطة التامة في تكوين هذه المجموعات من المساكن وذلك لسهولة تهويتها وتوجيهها التسمي .

ـ ان لا تزيد اي مجموعة من المساكن ثمانية مساكن منفردة او اربعة مزدوجة لانه اذا احتوت اية مجموعة من المساكن على اكثر من ثمانية مساكن فقد يصعب ائتلاف العائلات بعضها ببعض وتسهل المشاغبات والتعدي ويحدث الانتقام والسرقة . فكلما قل التصاق المساكن قلت المشاكل العائلية ويمكن لاطفال مجموعة ما ان يأتلفوا ويلعبوا امام مساكنهم وتحت رعاية اولياء امورهم . هذا ولا يخفى ان مساكن القرى الحالية متراصة تتخللها حواري ضيقة وازقة غير منتظمة ، فتصميم وتخطيط قرية ما على الوضع السالف الذكر يحتم علينا ان نقع في نفس الخطأ الحالي سوى اننا جعلنا الحواري اكثر اتساعا والازقة منتظمة .

ـ تخصيص مساحة معينة داخل مساكن العائلات الكبيرة لجعلها حديقة خاصة تغرس ما يمكن غرسه من اشجار وخضر . وعمل حوش لمساكن العائلات المتوسطة والعائلات الصغيرة مع

جعل جزء منه مكشوفا والاخر مسقوفا مع ملاحظة ان يكون الحوش يسمح بتربية بعض الدواجن وايضا بسهولة حركة سير الواشي ، الى غير ذلك .

ـ مراعاة زيادة عدد افراد العائلة اذ يحتم على المهندس ان يدرس امتداد المسكن مستقبلا عند زيادة عدد الغرف في الطابق العلوي .

١١ ـ دراسة امكان تنفيذ مشاريع تخطيط واعادة تعمير القرى بطريقة المعونة الذاتية المعاونة وذلك لتخفيض الاعباء والاعتمادات اللازمة والاستفادة من الطاقة المعطلة في الريف في اوقات فراغ عند الفلاح نتيجة لنظام الدورات الزراعية وكذلك الاستفادة من روح التعاون الماضية في الريف .

١٢ ـ العمل على تبسيط وسائل التنفيذ للمساكن الريفية بدراسة نماذج مبسطة عملية تفي باحتياجات الفلاح وكذلك مراعاة استعمال مواد البناء المحلية مع الاستفادة عن طريق التصنيع لبعض اجزاء المسكن .

وضع معايير تخطيطية وامكانية ثابتة للسير بمقتضاها في دراسة وتنفيذ مشاريع التخطيط والمسكن الريفي حتى يمكن ايجاد اسس ملائمة لتحقيق المستوى اللائق للمعيشة في الريف يلتزم

بها جميع العاملين في هذا المجال ولتحقيق ذلك يجب انشاء هيئة عليا لتخطيط القرى لها سلطات واختصاصات وذلك لتوحيد الجهود وتنسيقها بدلا من تشتتها وتكرارها او تعارضها نتيجة لتعدد الجهات المختصة من وزارات ومصالح مختلفة . وتكون اختصاصات هذه الهيئة كالاتي :

أ ـ القيام بجميع الدراسات والابحاث اللازمة لاصلاح القرى

ب ـ رسم سياسة شاملة للاصلاح على نطاق اقليمي .

جـ ـ وضع خطة التنفيذ ومراحلها .

د ـ استصدار التشريعات اللازمة .

١٣ ـ تدبير الاجهزة الفنية المتكاملة اللازمة لتنفيذ مشاريع تخطيط واعادة تعمير القرى ومراعاة عمل خطة تدريب شاملة بجميع المستويات اللازمة من مهندسين وملاحظين ورسامين وعمال فنيين ... الخ على ان تشمل هذه الخطة ما يأتي :

أ ـ دراسات في جميع المستويات الجامعية والاعدادية والفنية بحيث يتخرج منها المهندسون والملاحظون والعمال الفنيون المتخصصون للعمل في الريف وتنفيذ الخطة .

ب ـ تدريب القائمين بالعمل في الريف بحيث تشمل البرامج اعدادهم وتهيئتهم للعمل الذي يقومون به .

١٤ ـ معالجة مشكلة نقص البيانات والمعلومات الاحصائية حول الهجرة ، لكي يمكن الحصول على احصائيات دقيقة ومنتظمة تغدو اساسا لوضع الحلول السريعة لهذه المشكلة ، والاجراءات الضرورية في هذا المجال .

أ ـ تأسيس دائرة تنظيم الهجرة . وهذه الدائرة مسؤولة عن توفير احصاءات حول الهجرة بين مناطق القطر المختلفة . وكذلك معلومات حول الهجرة من والى الخارج . وتحديد ما اذا كانت هذه الهجرة مؤقتة او دائمة .

وضروري جدا ان يكون ارتباط هذه الدائرة وثيقا بمكاتب التشغيل في المحافظات المختلفة ومكاتب التسجيل في الجامعات والمعاهد العالية .

ب ـ اتباع اسلوب لامركزية جمع الاحصاءات حول الهجرة . فعملية جمع الاحصاءات لا يمكن ضبطها من قبل جهاز احصائي مركزي في العاصمة فقط . بل لابد من تشكيل اجهزة احصائية في كافة المحافظات ترتبط هذه

الاجهزة بدائرة تنظيم الهجرة . ان هذه الاجهزة الاحصائية في المحافظات تضطلع بمهمة جمع الاحصاءات حول الداخلين والخارجين في كل محافظة بشكل دوري ثلاثة اشهر او سنة ... وتبعث هذه المعلومات الى دائرة الهجرة في العاصمة .

جـ ـ اخضاع حركة السكان الداخلية لاجراءات محددة ، واتباع نظام البطاقة الشخصية . وعن طريق هذه البطاقة يمكن تحديد الجهة التي ينوي الفرد الانتقال اليها . والغرض من الانتقال وهل سيقيم بشكل دائم او بصورة مؤقتة ، وكم المدة التي سيقضيها هناك . كذلك تثبت مهنة الشخص ونوع عمله .

د ـ تطوير القطاع الزراعي . وادخال المكننة الحديثة وتوسيع انتشارها ، معالجة مشاكل الري ، التسليف ، التسويق .. وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية .. بالاضافة الى العناية بتطوير ومد شبكات المواصلات في كافة انحاء القطر .

والذي يساهم مساهمة فعالة في انجاز كل ذلك الريف العراقي هو القيام بتأسيس المشاريع الزراعية . ان المشاريع الرضوانية والمفيشية والشحيمية و ٧ نيسان تغطي مردودها السريع

للقطاع الزراعي وتسرع في تطويره خاصة اذا استمرت في التوسع وشمول مناطق زراعية اوسع . ولابد من توفير تكامل اقتصادي لهذه المشاريع . فتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية لجماهير الفلاحين الفقيرة هو من المهام الاساسية لهذه المشاريع ولاشك بان الجمعيات الفلاحية لها اثر كبير وفعال في دعم وتوطيد اسس هذا التكامل الاقتصادي والتطور الاجتماعي في الريف العراقي .

١٦ ـ ضرورة التأكيد على المبادىء والافكار الرئيسية التالية والتي تمثل الاطار الاساس للعمل في اجهزة القطاع الزراعي : ـ

أ ـ تأكيد ضرورة واهمية الاستخدام الافضل للموارد المائية وتقليل الضائعات الى ابعد الحدود واتباع الطرق العلمية في الارواء وايجاد التنسيق والتكامل في عمل الاجهزة القائمة على ادارة وتنظيم المياه واستخدامها للاغراض الزراعية .

ب ـ العمل في نشر الطرق العلمية في الانتاج الزراعي .

جـ ـ ترسيخ قاعدة التحولات الاشتراكية في الريف وذلك بالتأكيد على تطوير مزارع الدولة افقيا وعموديا وبشكل علمي ودقيق .. وكذلك

تنمية الحركة التعاونية الزراعية وتحقيق المزيد من الانجازات في مجال تغطية مناطق اوسع بالتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية .

د ـ تركيز الاهتمام الجدي باستصلاح الاراضي واعتبار مشكلة تدهور التربة نقطة الاختناق الرئيسية التي لابد من تحشيد كل الجهود والامكانيات المتاحة لازالتها وفق منهاج سليم .

هـ ـ اعتبار الجماهير الفلاحية الركيزة الاساسية في مسيرة التنمية الزراعية .. مع التركيز بشكل خاص على ضرورة تواجد اكبر الطاقات الفنية والادارية في الحقل والمزرعة والتعاونية باعتبارها الميادين الرئيسية والقاعدة الاساسية للانطلاق في العمليات الانتاجية الزراعية المختلفة .

١٧ ـ تامين المواصلات على الطرق التي تربط القرية بالمدينة بصورة منتظمة حتى لو استدعى الامر اللجوء الى وسائل النقل المشترك . ولا نقصد بذلك ان يقوم القطاع الاشتراكي مقام المجهود الخاص في هذا المجال ، غير انه اذا لم يقم الافراد بتأمين المواصلات الى بعض المناطق لاسباب اقتصادية

او سواها فنرى انه يترتب على الدولة ان تؤمن هذه المواصلات فالفرق بالنسبة لابن القرية ليس كبيرا بين عدم وجود الطريق اطلاقا وبين وجودها وذلك في حالة عدم وجود سيارات تؤمن النقل عليها . فقيمة الطريق الفعلية هي بالخدمات التي تؤديها .

١٨ ـ نرى ضرورة تنظيم تصريف المياه المستعملة سواء ذلك بانشاء شبكات المجاري تصل الى محطات التنقية او تنصرف الى الانهر الى ابعاد كافية لحماية الشواطىء من اجل تامين السباحة او تنصرف الى حفر فنية نموذجية كالسبتيتنك لنلافي خطر الحفر البدائية الحالية ولا تتسرب مياهها الى الابار والينابيع وتحمي الصحة العامة من الامراض والاوبئة . وتنظيم تصريف النفايات المنزلية بطرق فنية حديثة اما بحرقها او الافضل بتخميرها واستعمالها سمادا عضويا ممتازا .

وضرورة تأمين مسلخ نظيف لكل قرية او لكل مجموعة من القرى المتقاربة تخضع فيها الذبائح للمراقبة الصحية . وتجهيز المسالخ بالادوات الضرورية وبسيارة تقوم بنقل اللحوم الى دكاكين البيع للاستهلاك .

المصادر

١ ـ الدكتور محمد السيد غلاب وتوفيق عبدالحكيم ـ السكان ديموغرافيا وجغرافيا ـ القاهرة ـ ١٩٦٣

٢ ـ الدكتور عبدالمنعم شوقي ـ مجتمع المدينة الاجتماعي الحضري ـ القاهرة ـ ١٩٦٦

٣ ـ الدكتور يسري الجوهري ـ مبادىء جغرافية السكان ـ بيروت ـ ١٩٦٩

٤ ـ عبدالرزاق الهلالي ـ الهجرة من الريف الى المدينة ـ بغداد ـ ١٩٥٨

٥ ـ الدكتور سابا جورج شبر ـ العلم وتنظيم المدن العربية ـ الكويت ١٩٦٣

٦ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ مشاكل مدن القرن العشرين ، مجلة النفط والتنمية ـ ٣ ، ١٩٧٦

٧ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ العلاقات في مستويات التخطيط والتخطيط الانمائي للمدن ـ مجلة النفط والتنمية العدد ـ ٢ ـ ١٩٧٦

٨ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ الاساليب العلمية لتحديد الهجرة من الريف الى المدينة ـ مجلة النفط والتخطيط ـ العدد ـ ٨ ـ ١٩٧٧ .

٩ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ تاثير الهجرة على البيئة السكنية ـ مجلة افاق عربية ـ العدد ٦ ـ ١٩٧٦

١٠ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ التحول الحضري وتأثيره على تخطيط المدن في القطر العراقي ـ جريدة الجمهورية ـ ٢٦ ـ ٤ ـ ١٩٧٧

١١ ـ الدكتور حيدر عبدالرزاق كمونة ـ راي في معالجة مشكلة التحول الحضري في المدن العراقية ـ جريدة الجمهورية ـ ١١١ـ٥ـ ١٩٧٧

المحتويات

١ ـ مدخل ٣
٢ ـ اهمية تحديد الهجرة ٣٨
٣ ـ الهجرة من الريف الى المدن ٤٧
٤ ـ الوسائل الفعالة من نزوح سكان القرية ٦٩
٥ ـ المصادر ٩٨

صدر من الموسوعة الصغيرة

١ ـ العرب والحضارة الاوربية
د . فيصل السامر

٢ ـ فلسفة الفيزياء
د . محمد عبداللطيف مطلب

٣ ـ الحقيقة الاشتراكية لحزب العربي الاشتراكي
عزيز السيد جاسم

٤ ـ قضايا المسرح المعاصر
سامي خشبه

٥ ـ الصناعات البتروكيماوية ومستقبل النفط العربي د . محمد ازهر السماك

٦ ـ الثورة والديموقراطية
صباح سلمان

٧ ـ دانتي ومصادره العربية والاسلامية
عبدالمطلب صالح

٨ ـ الطب عند العرب
د . عبداللطيف البدري

٩ ـ انغولا .. الثورة وابعاد الافريقية
حلمي شعراوي

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٩٠ لسنة ١٩٧٨

دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م

الموسوعة الصغيرة

سلسلة ثقافية شهرية تتناول
مختلف العلوم والفنون والآداب

رئيس التحرير طراد الكبيسي

الكتاب القادم

مصادر الطاقة

د. سلمان رشيد سلمان

السعر ٥٠ فلساً

دار الحرية للطباعة - بغداد